الأمم المتحدة

A/C.1/76/PV.11

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **١١**

الاثنين، ١٨ تشين الأول/اكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هلالي ..... (المغرب)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البنود ٩٢ إلى ١٠٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعتذر عن التأخر في بدء جلسة اليوم، لأن عمل المكتب استغرق وقتاً أطول مما كان متوقعاً. وأؤكد للجنة أنه لم تكن هناك أية مشكلة، لكن مناقشتنا كانت مهمة، خاصة في أعقاب جتماع المكتب. وسيقوم أعضاء المكتب بإبلاغ مختلف المجموعات بشأن اجتماع الجمعة الماضية مع رئيس الجمعية العامة وبشأن القرارات التي اعتمدت في هذا الصدد.

ستواصل اللجنة هذا الصباح مناقشتها المواضيعية، بدءا بالمجموعات من ٥ إلى ٧، "تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي"، و "نزع السلاح والأمن الإقليميان" ، و "آلية نزع السلاح".

أود أن أذكّر الوفود التي تأخذ الكلمة بالتكرم بالتقيد بالوقت المحدد للبيانات وهي خمس دقائق عند التكلم بصفة وطنية وسبع دقائق عند التكلم باسم مجموعات من الوفود. وبما أنه من المقرر عقد جلستين للجنة اليوم، واحدة في الصباح وأخرى بعد الظهر، ستتمكن الوفود من ممارسة حقها في الرد في نهاية الجلسة الثانية اليوم.

السيد سيتومورانغ (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وستكون البيانات الخطية في إطار المجموعات من ٥ إلى ٧ متاحة على الإنترنت.

يساور حركة بلدان عدم الانحياز القلق إزاء الاستخدام غير القانوني والضار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وتدينه وترفضه بشدة. ونؤكد كذلك مجدداً ضرورة الحيلولة دون أن يصبح الفضاء الإلكتروني مسرحاً للعمليات العسكرية. وتدعو حركة بلدان عدم الانحياز إلى تكثيف الجهود الرامية إلى حماية الفضاء الإلكتروني من أن يصبح ساحة للنزاع، وأن تكفل بدلاً من ذلك استخداماته السلمية الخالصة، التي بوسعها أن تمكننا من تحقيق إمكانات تكنولوجيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

المعلومات والاتصالات تحقيقاً تاماً. وينبغي السعي إلى وضع أي إطار قانوني دولي لمعالجة هذه المسائل في إطار الأمم المتحدة بالمشاركة النشطة والمتساوية لجميع الدول. ونحيط علماً كذلك باستنتاجات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي في تقريريه لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥، ونحيط علماً باستنتاجات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن الفضاء الإلكتروني بوصفه أول آلية شاملة للجميع في هذا المجال. ونرحب باعتماد الوثيقة الختامية لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي بتوافق الآراء (انظر A/75/816). وتؤكد حركة بلدان عدم الانحياز حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض السلمية، وتدين إساءة استخدامها، بما في ذلك عن طريق الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، بهدف التحريض على أعمال الإرهاب أو ارتكابها.

تشدد حركة بلدان عدم الانحياز على أهمية مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة. ونؤكد مجدداً ضرورة أن تولي المنتديات الدولية لنزع السلاح الاعتبار للمعايير البيئية. ونشدد على أهمية تخفيض النفقات العسكرية وفقاً لمبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح، ونحث جميع الدول على تكريس الموارد المتاحة من خلال هذا النهج للتصدي للتحديات الجديدة المتصلة بالقضاء على الأمراض التي تصيب البشرية، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا.

تعتقد حركة بلدان عدم الانحياز أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، فضلا عن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، هي تدابير مهمة في العمل لتحقيق نزع السلاح النووي. ومن الضروري أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى كل دولة في جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة فيما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها تحت أي ظرف من الظروف.

وندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التصديق على البروتوكولات المتعلقة بجميع المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وسحب أي تحفظات، واحترام مركز تلك المناطق بوصفها مناطق خالية من الأسلحة النووية.

نحث الدول على إبرام اتفاقات تنشئ مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في الأقاليم التي لا توجد فيها تلك المناطق، وفقاً لأحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-٢/١٠) والمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٩. وتشدد حركة بلدان عدم الانحياز على أهمية الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي من أجل زيادة استقرار وأمن دولها الأعضاء، وهي أنشطة يمكن تعزيزها إلى حد كبير عن طريق الإبقاء على المراكز الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح وتنشيطها.

فيما يتعلق بمجموعة "آلية نزع السلاح"، تعتقد الحركة أن الصعوبة الرئيسية تكمن في الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب بعض الدول لتحقيق التقدم، لا سيما فيما يتعلق بتدابير نزع السلاح. ونؤكد مجدداً أهمية مؤتمر نزع السلاح ونكرر دعوتنا إلى المؤتمر للاتفاق بتوافق الآراء على برنامج عمل متوازن وشامل دون مزيد من التأخير. وترفض الحركة بشدة تسييس عمل مؤتمر نزع السلاح وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى الاحترام الكامل لنظامه الداخلي وأساليب عمله المتفق عليها.

تشدد الحركة على أهمية هيئة نزع السلاح وتدعو الدول إلى الاتفاق على توصيات لتحقيق هدفي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ونأمل أن تعقد الهيئة دورة موضوعية في أقرب وقت ممكن. وتشدد الحركة على أهمية الدعوة إلى عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، لأنها ستتيح فرصة

لاستعراض أهم جوانب عملية نزع السلاح. ومن شأنها كذلك أن تعبئ المجتمع الدولي والرأي العام لدعم إزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وتحديد الأسلحة التقليدية وخفضها.

تشعر الحركة بقلق عميق إزاء التمثيل غير الكافي لبلدانها الأعضاء في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. ونطلب إلى الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح اتخاذ خطوات لكفالة التمثيل العادل في المكتب. وندعو إلى كفالة الشفافية والتطبيق الصارم لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل، ولا سيما في تكوين أفرقة الخبراء الحكوميين في ميدان نزع السلاح.

في إطار هذه المجموعات، ستقدم حركة بلدان عدم الانحياز مشاريع قرارات بشأن، أولاً "مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة"؛ ثانياً، "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار"؛ ثالثاً، "الصلة بين نزع السلاح والتنمية"؛ رابعاً، "تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام"؛ خامساً، "مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح"؛ وسادسا، "عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح". وستكون حركة بلدان عدم الانحياز ممتنة لجميع الدول الأعضاء على دعمها.

السيد فرانسيس (ترينيداد وتوباغو) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الأعضاء الـ ١٤ في الجماعة الكاريبية. نؤيد البيان الذي أدلى به للتو ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لا تزال الجماعة الكاريبية ملتزمة بالإسهام في صون السلام والأمن الدوليين عن طريق تنفيذ التزاماتنا الدولية من خلال العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتسعى الجماعة الكاريبية، باعتبار أن الأمن هو الركيزة الرابعة لعملية تكاملنا الإقليمي، إلى تنفيذ نهج عملية ومبتكرة، والتعاون مع الدول الأعضاء والمؤسسات الأخرى لمكافحة التهديدات الأمنية المتعددة الأبعاد والمعقدة في منطقتنا. لقد أدى مرض فيروس كورونا إلى زيادة الوعي بالضرورة المطلقة لمزيد من الشراكات التعاونية. وما من دولة عضو قادرة بمفردها على إدارة التهديدات المتزايدة باستمرار التي تواجه السلام والأمن. والشراكات الدولية وسيلة أساسية لتطوير القدرات وتعزيز أطر مكافحة هذه الآفة. ونؤكد مجدداً ضرورة استمرار الشراكات مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين. وتحقيقاً لهذه الغاية، ترحب الجماعة الكاريبية بقرار إنشاء مكتب اتصال للإنتربول معني بمنطقة البحر الكاريبي، من شأنه أن يوفر منبراً لتعزيز القدرة التشغيلية للمنطقة، مع توفير دعم فريد ومصمم خصيصاً للجماعة الكاريبية ومنطقة البحر الكاريبي الأوسع نطاقا، مع إمكانية الوصول العملي إلى طرق أكثر فعالية للتصدي للجريمة.

شددت الجماعة الكاريبية على ضرورة النهوض بتدابير القضاء على الجريمة والعنف، ولا سيما ضد النساء والفتيات. وقد أدت عمليات الإغلاق وأوامر البقاء في المنزل أثناء جائحة مرض فيروس كورونا إلى زيادة مقلقة في العنف المسلح المنزلي. وفي سياق استجابة إقليمية، أجرى مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استعراضات لقوانين الأسلحة الصغيرة التي تتضمن أحكاماً تتعلق بالعنف المنزلي في ٢٢ دولة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وخلص إلى توصيات تقضي بتقييد قدرة مرتكبي العنف المنزلي المدانين على الحصول على تراخيص الأسلحة النارية أو تجديدها. وعلاوة على ذلك، سيستخدم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كجزء من مشروعه بشأن المرأة ونزع السلاح، هذه الاستنتاجات كأساس لوضع دورات دراسية على الإنترنت بشأن منع العنف المسلح المنزلي.

لا نزال نسلط الضوء على الدور المهم الذي تؤديه الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية في كفالة استمرارية وفعالية الإجراءات التي تقوم بها المنطقة واستجاباتها للتحديات التي تواجه الأمن في المنطقة، فضلاً عن تنفيذ إطار الإدارة الإقليمية للجريمة والأمن. وفي هذا الصدد، يواصل نظام المعلومات المسبقة عن الركاب الذي وضعته الوكالة المعنية بتنفيذ

تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية تزويد المسؤولين ببيانات ما قبل الوصول والمغادرة الخاصة بجميع ركاب وأفراد طاقم الطائرة أو السفينة في كل نقطة دخول. وبالمثل، أُنشئ نظام المعلومات المسبقة عن البضائع التابع للجماعة الكاريبية، الذي وُضع بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لتمكين الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية من القيام بتحديد سمات البضائع.

فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تواصل الجماعة الكاريبية تنفيذ تدابير جديدة للتصدي للتطورات الراهنة في ميدان العلم والتكنولوجيا وأثرها المحتمل على التدابير المتخذة في مجال الأمن ونزع السلاح. وفي هذا السياق، أدرجت الجريمة الإلكترونية في الخطة الاستراتيجية للجماعة الكاريبية بوصفها عقبة وتهديداً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في المنطقة. وندرك أنه مع استمرار التطورات في ميدان العلم والتكنولوجيا في تحويل تفاعلاتنا اليومية، يجب أن نبقى يقظين في فهم تكنولوجيا الأسلحة الجديدة والناشئة. نشجع أيضا الدول الأعضاء على تنفيذ معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول بغية زيادة الاستقرار والأمن في الفضاء الإلكتروني. وفي هذا الصدد، ترحب الجماعة الكاريبية باعتماد التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي بتوافق الآراء (انظر A/75/816) والتقرير النهائي لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي المعتمد بتوافق الآراء (انظر A/76/135). ونجاحهما إشارة واضحة إلى أن الدول الأعضاء تعمل بشكل تعاوني وبما يخدم مصالحنا الجماعية الفضلى بشأن المسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات وأثرها على الأمن ونزع السلاح. وتتطلع الجماعة الكاريبية كذلك إلى الفريق العامل المفتوح العضوية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، المقرر أن يبدأ أعماله في وقت لاحق من هذا العام، ونتعهد بتقديم دعمنا المستمر له.

بينما لا تتأثر منطقة الجماعة الكاريبية في حد ذاتها بشكل مباشر بالنزاعات المسلحة، فإننا نواجه تحديات هائلة تتصل بالعنف المسلح في بلداننا. ونتيجة لذلك، تحول موارد كبيرة بعيداً عن التنمية من أجل التصدي للتهديدات التي يتعرض لها الأمن. ومما لا شك فيه أن إعادة توظيف الموارد المحدودة أصلاً كثيراً ما يكون لها أثر سلبي على التنمية الاجتماعية والتعليمية وتنمية البنية التحتية وتخلق عبئاً يتعذر تبريره بالنسبة لبلدان تعاني بالفعل من عبء الديون المفرط والمعرضة بشدة للكوارث الطبيعية.

تعلق الجماعة الكاريبية أهمية على آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وعمل الآليات ذات الصلة الداخلة في نطاق اختصاصها، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى. إن الشعور المتزايد بعدم الاستقرار والتوتر في مجال الأمن والتعاون الدوليين، الذي يتجلى في إطار آلية نزع السلاح، يعزز ضرورة اتباع نهج ابتكارية وتعزيز الحوار وكفالة الشفافية ومضاعفة الالتزام من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي.

في الختام، تقدّر الجماعة الكاريبية برنامج الأمم المتحدة للزمالات في ميدان نزع السلاح وتقدر عمله في تعزيز فهم أكبر لسير عمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح والمؤسسات الأخرى العاملة في مجال الأمن الدولي .

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): آسف، ولكن الوقت المخصص للمتكلم قد نفد.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يُدلي بهذا البيان باسم مجموعة السفراء الناطقين بالفرنسية، الذين يمثلون الدول الأعضاء والدول التي تتمتع بمركز المراقب في المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

تود بلداننا أن تؤكد مجدداً التزامها القوي بتعدد اللغات بوصفه ناقلاً لاحترام التنوع اللغوي. وفي منتدياتنا المتعددة الأطراف، يشجع تعدد اللغات التواصل المتناغم ويعزز الشمولية وييسر المشاركة المجدية للجميع في تسيير العمل دون تمييز. ويؤكد تعدد اللغات القيمَ التي نروج لها في منظماتنا ويدعمها. ومع ذلك، لا تزال الأزمة الصحية التي نتعامل معها حالياً تشكل عقبة أمام كفالة الاستخدام

المنهجي لتعدد اللغات. لكن بينما بذل جهد كبير لأكثر من عام من أجل عقد الجلسات كما فعلنا دائماً، وإن كان ذلك في أشكال هجينة أو افتراضية، نود أن نؤكد ضرورة ألا تمس هذه المبادرات بتعدد اللغات.

لغات العمل الست مطلوبة في جميع الجلسات الرسمية، الافتراضية والشخصية. بيد أنه في السنوات الأخيرة، وبسبب مسائل التدفقات النقدية المتكررة، تجوهل تعدد اللغات في بعض الأحيان أثناء الاجتماعات الرسمية بشأن الاتفاقيات أو الهيئات المنشأة بموجب معاهدات للتعويض عن عدم دفع الاشتراكات المقررة. وأجريت تخفيضات في الميزانيات العادية المخصصة للترجمة الشفوية والترجمة التحريرية. ونأسف عميق الأسف لهذه القرارات. وينبغي ألا تعوق المسائل المالية تحت أي ظرف من الظروف أداء تعدد اللغات على النحو السليم.

تود المجموعة أن تؤكد مجدداً اهتمامها الشديد ببرنامج الأمم المتحدة للزمالات في ميدان نزع السلاح، الذي أطلق هنا في الجمعية العامة أثناء دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وعلى النحو المشار إليه في القرار A/73/73. وبفضل المساعدة التي يقدمها البرنامج، يشغل الآن عدد من موظفي الخدمة المدنية في الدول الأعضاء مناصب قيادية رئيسية في ميدان نزع السلاح في إدارات بلدانهم. ومع ذلك، ندعو إلى أن يستفيد برنامج الزمالات من تعدد اللغات في المستقبل. والحقيقة أن برنامج الزمالات لا يزال غير متاح إلا باللغة الإنكليزية، بعد مرور ٤٣ عاماً على إنشائه. ومن شأن فتح البرنامج أمام تعدد اللغات أن يتيح فرصاً أكبر.

السيدة سليمان (بروني دار السلام) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

نحن كذلك نؤيد البيان الذي أُدلي به في وقت سابق اليوم باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

فيما يتعلق بتدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي، فإن تفشي التهديدات الإلكترونية وطابعها السريع التغير يتطلب تنسيق الخبرات المقدمة من أصحاب المصلحة المتعددين في مختلف المجالات وعبر الحدود. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأت رابطة أمم جنوب شرق آسيا لجنة لتنسيق الأمن الإلكتروني في العام الماضي لتعزيز التعاون الشامل لعدة قطاعات وركائز بغية تعزيز الأمن الإلكتروني في المنطقة. ورحبت اللجنة كذلك بالاقتراح الداعي إلى وضع خطة عمل إقليمية بشأن تنفيذ معايير سلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني بغية تيسير مشاركة الدول الأعضاء في الرابطة في تنفيذ القواعد الطوعية غير الملزمة الـ ١١ لسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لقد سلط المؤتمر الوزاري السادس لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالأمن الإلكتروني، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر، الضوء على أهمية اتخاذ خطوات عملية لتعزيز الأمن الإلكتروني في منطقتنا والحاجة الملحة إلى حماية البنية التحتية الحيوية للمعلومات الوطنية والبنية التي تمتد عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك، اعتمد الاجتماع الخامس عشر لوزراء دفاع رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورقة مفاهيمية بشأن مركز التميز في مجال الأمن الإلكتروني والمعلومات التابع لاجتماع وزراء الدفاع لتعزيز التعاون في ميدان الأمن الإلكتروني والمعلومات. وستواصل الرابطة تنسيق برامج بناء القدرات لمساعدة أعضائها على تنفيذ معايير فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٥ المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني وعلى رفع مستوى القدرات الإلكترونية للمنطقة برمتها. ويقود هذا الهدف المشترك عمل مركز التميز في مجال الأمن الإلكتروني والمعلومات المشترك بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا وسنغافورة في سنغافورة ومركز بناء القدرات في مجال الأمن الإلكتروني المشترك بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا واليابان في تايلند. وتقر الرابطة كذلك ضرورة وضع معايير طوعية وغير ملزمة لسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني على أساس توافق الآراء. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور محوري في المناقشات المتعلقة بالأمن الإلكتروني، التي ينبغي أن تظل مفتوحة وشاملة للجميع. وترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالتقارير التي أصدرها بتوافق الآراء الفريقُ العامل المفتوح العضوية المعني

بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (انظر A/75/816) والنسخة السادسة من فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي (انظر A/76/135). ويسر رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن السفير برهان غفور ممثل سنغافورة، قد انتخب رئيساً للفريق العامل المفتوح العضوية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥.

فيما يتعلق بنزع السلاح الإقليمي، تؤكد الرابطة مجدداً التزامها بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونؤكد مجدداً كذلك تمسكنا بالمبادئ والمقاصد الأساسية الواردة في ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا في التمسك بنظام إقليمي قائم على القواعد ويرتكز على القانون الدولي. ويشمل ذلك التأكيد بشكل جماعي على أهمية تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في نزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي هذا الصدد، نعزز جهودنا من خلال التعاون بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية، من خلال مختلف المبادرات، بما في ذلك تنفيذ مشروع باستخدام التكنولوجيا النووية للسيطرة على التلوث البلاستيكي في جنوب شرق آسيا بغية التصدي للتلوث العالمي بالمواد البلاستيكية.

نرحب كذلك بانتهاء شبكة الهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية التابعة للرابطة من وضع بروتوكول رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتأهب للاستجابة لحالات الطوارئ النووية أو الإشعاعية هذا العام. وقد اشتركت في وضعه رابطة أمم جنوب شرق آسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز التنسيق فيما بين الدول الأعضاء في الرابطة من أجل الاستعداد لحالات الطوارئ النووية أو الإشعاعية في بلدان الرابطة أو في أماكن أخرى والاستجابة لها ما من شأنه أن يكون له تأثير على المنطقة في مجالات تبادل المعلومات والتقييم ودعم صنع القرار والاتصالات العامة. ونلاحظ كذلك مع الارتياح أن المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا واصل التقدم بوصفه منبراً رئيسياً متعدد الأطراف للحوار والتشاور بشأن المسائل الإقليمية والسياسية والأمنية التي تثير الاهتمام والقلق المشترك.

نظراً للتهديدات المستمرة التي نشهدها في مجال الأمن الدولي، من الضروري أكثر من أي وقت مضى الحفاظ على طابع ودور وغرض مختلف المحافل وتقويتها في إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وتعتقد رابطة أمم جنوب شرق آسيا اعتقاداً راسخاً بأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي يمكن معالجتها على أفضل وجه من خلال تعددية الأطراف. وعلاوة على ذلك، تقر رابطة أمم جنوب شرق آسيا بأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار تشمل الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتود الرابطة أن تشدد، على وجه الخصوص، على النقاط التالية.

أولاً، نشجع جميع الدول الأعضاء على العمل بشكل بنّاء لحل المسائل المعلقة ونتطلع إلى الدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، التي تأجلت على مدى السنوات الثلاث الماضية.

ثانياً، ما زلنا ندعو إلى توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح وزيادة تفاعله مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بغية الإتيان بمنظور جديد إلى الهيئة.

ثالثاً، نرحب بمزيد من التنسيق والتعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والحد من الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

رابعاً، نؤكد مجدداً كذلك دعمنا لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ في تعزيز الأولويات الإقليمية لنزع السلاح، وسد الاحتياجات وتعزيز التعاون في منطقتنا.

في الختام، تؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا مجدداً التزامها بالاستعداد لمواجهة أي تحديات أمنية في المستقبل وتعزيز تعاونها مع المجتمع الدولي في النهوض بأهدافه المشتركة المتمثلة في عالم خال من الأسلحة النووية وكذلك فضاء إلكتروني سلمي وآمن ومرن.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيد ناغان (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وجورجيا.

يشجع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بقوة على إيجاد فضاء إلكتروني عالمي مفتوح وحر ومستقر وآمن، يطبق فيه القانون الدولي، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، تطبيقا كاملاً ويدعم التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويستمر مشهد التهديدات التي يواجهها الفضاء الإلكتروني في التطور، وللأسف، يُساء استخدام الفضاء الإلكتروني بشكل متزايد للقيام بأنشطة إلكترونية ضارة، وهو ما يدينه الاتحاد الأوروبي بشدة. ونرحب باعتماد تقريري الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (انظر A/75/816) وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بالسلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي (انظر A/76/135). ويؤكد التقريران مجدداً إطار السلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك انطباق القانون الدولي على الفضاء الإلكتروني والمعايير الـ ١١ لسلوك الدول المسؤول.

نرحب بمشروع القرار المقدم بصورة مشتركة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ويرحب مشروع القرار بالتقريرين بتوافق الآراء ويدعو الدول إلى الاسترشاد بهما في استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبترحيبه هذا، يؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً أن القانون الدولي عموماً وميثاق الأمم المتحدة بصفة خاصة، هما عنصران لا بد منهما لصون السلام والاستقرار ومنطبقان على مسألة صون السلام والاستقرار وتهيئة بيئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون منفتحة ومأمونة ومستقرة وميسَّرة وسلمية.

سيشارك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مشاركة بناءة في الفريق العامل الجديد المفتوح العضوية المعني بالأمن الإلكتروني. وفي الوقت نفسه، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهد العملي المنحى وكفالة تنفيذ الإطار المعياري الذي وضع على أساس توافق الآراء. ولهذا السبب، كان الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في عام ٢٠٢٠ ضمن مجموعة أقاليمية متنوعة، بما في ذلك ٥٣ دولة عضواً في الأمم المتحدة، يقترح وضع برنامج عمل للارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني بغية المضي قدماً بهذا العمل. ومن شأن برنامج العمل أن يوفر آلية دائمة وشاملة للجميع وعملية المنحى داخل الأمم المتحدة للمضي قدماً بالإطار ودعم قدرة الدول على تنفيذ التزاماتها بموجب الإطار المتفق عليه دعماً ملموساً، بما في ذلك من خلال تبادل أفضل الممارسات، والحوار بين الخبراء المعنيين، وبناء القدرات.

تشكل الحالة في أفغانستان تحدياً رئيسياً للمجتمع الدولي برمته. ويثير إنكار حقوق النساء والفتيات القلق البالغ. ونؤكد مجدداً أنه يجب بذل كل جهد ممكن لكفالة وقف طالبان لجميع الروابط المباشرة وغير المباشرة مع الإرهاب الدولي ومنع أفغانستان من العمل كقاعدة لاستضافة الإرهاب وتمويله أو تصديره إلى بلدان أخرى. وعلى سبيل الأولوية العليا، سيشرع الاتحاد الأوروبي في إقامة منتدى سياسي إقليمي للتعاون مع جيران أفغانستان المباشرين.

يدين الاتحاد الأوروبي بقوة الانتهاك الواضح لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية من جانب الاتحاد الروسي من خلال أعماله العدوانية في شرق أوكرانيا وضمه بصورة غير قانونية جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، الذي لن نعترف به. وأدى الحشد الكبير للقوات العسكرية الروسية على حدود أوكرانيا وفي شبه جزيرة القرم التي ضُمت بشكل غير قانوني في نيسان/أبريل من هذا العام إلى زيادة التوترات في المنطقة. ونؤكد مجدداً دعمنا القوي لاتفاقات مينسك والجهود المبذولة من خلال صيغة نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثي المعنية بأوكرانيا من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع.

يؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً دعمه لمنتديات آلية نزع السلاح الثلاثة التي يعزز بعضها بعضاً وهي اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية جماعية

عن احترام نزاهتها وكفالة أن تظل ذات أهمية وأن تحقق نتائج تتماشى مع ولاياتها المتفق عليها. وفي سياق التحديات التي يفرضها مرض فيروس كورونا، نحن ممتنون للدعم المستمر من الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح. ونعتقد أنه ينبغي للجنة الأولى أن تركز على مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار والتحديات الرئيسية الراهنة لأمننا الجماعي، وأن تحدد تدابير ملموسة للتصدي لها. وينبغي النظر في استعراض ممارسات اللجنة الأولى وأساليب عملها، بما في ذلك إصدار المزيد من القرارات التي تتخذ مرة كل سنتين وكل ثلاث سنوات.

لا يزال مؤتمر نزع السلاح الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في العالم بشأن نزع السلاح، وتكتسي جدواه المستمرة في التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف وصياغة صكوك ومعايير أخرى مثل المبادئ التوجيهية ومدونات قواعد السلوك، أهمية قصوى بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وتتمثل الأولوية الطويلة الأمد للاتحاد الأوروبي في مؤتمر نزع السلاح في البدء الفوري في المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض استخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى. ونؤيد بدء هذه المفاوضات التي طال انتظارها وفقاً للوثيقة CD/١٢٩٩ وولايتها، وندعو جميع الدول إلى الإسهام في تيسيرها.

يعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء استمرار الجمود في هيئة نزع السلاح. ولا يمكننا أن نسمح لمنتدى آخر لآلية نزع السلاح بأن يقع ضحية لمسائل لا تتصل بعمله الموضوعي.

في الختام، نقدر تقديراً كبيراً عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بوصفه مؤسسة مستقلة قائمة بذاتها تابعة لآلية نزع السلاح تنتج بحوثاً عالية الجودة وتنفذ مبادرات يمكن أن تساعد على دفع عمليات نزع السلاح إلى الأمام. وفي هذا الصدد، نقدر المساهمات الموضوعية للمعهد في مختلف منتديات نزع السلاح، كما يتضح من استمرار الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في تمويل الخطة الاستراتيجية للمعهد.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين.

السيد بامية (دولة فلسطين): أود بداية أن أعرب عن تأييد المجموعة العربية لبيان حركة عدم الانحياز.

تعبر المجموعة العربية عن قلقها إزاء تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنشطة تخريبية تخل بالسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك أنشطة تقوم بها المنظّمات الإرهابية والإجرامية. وتؤكد المجموعة العربية على ضرورة استمرار الأمم المتحدة في العمل على تطوير قواعد ملزمة تُنظّم هذا السلوك المسؤول للدول في هذا المجال الحيوي. وتؤكد المجموعة على أهمية دعم التعاون الدولي، لتعزيز أمن تقنيات الاتصالات والمعلومات، بما يحصّن الدول، ويعزّز قدراتها ضد أية هجمات تخريبية، وهو ما أكّدته تقارير عدة أفرِقة متتابعة من الخبراء الحكوميين.

وترحّب المجموعة، في هذا السياق، باعتماد الوثيقة الختامية بالتوافق للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي المنشأ بقرار الجمعية العامة ٢٧/٧٣ وتتطلع لبدأ اجتماعات الفريق العامل الجديد المفتوح العضوية المُنشأ بقرار الجمعية العامة ٢٤٠/٧٥ خلال شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل.

وتود المجموعة العربية التذكير بما تضمنه عدد من قرارات الجمعية العامة ومخرجات دوراتها الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح، وتوصيات هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح المعتمدة بتوافق الآراء من إشارات واضحة حول العلاقة بين نزع السلاح والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وبين نزع السلاح وتحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن تناول عدد من قرارات ووثائق الأمم المتحدة لمحورية جهود نزع السلاح، وضبط التسلّح على المستوى الإقليمي.

ولعل منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم احتياجاً لدفع جهود نزع السلاح وضبط التسلح، بما يُسهم في بناء الثقة وتحقيق السلم والأمن، وإرساء دعائم مستقرة للتنمية المستدامة. وتدعو المجموعة العربية الدول الثلاث الراعية لقرار الشرق الأوسط، الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة

وتمديدها لعام ١٩٩٥، الذي يمثّل جزءاً لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة، إلى تحمل مسئولياتها في تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ والقرارات اللاحقة ذات الصلة.

كما تجدد تأكيدها وإصرارها على المضي قدماً في بذل كل ما بوسعها من أجل الوصول إلى منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما يدعّم من فرص السلام والأمن والاستقرار، في واحدة من أكثر مناطق العالم تعرّضاً للنزاعات وعدم الاستقرار. وفي هذا السياق، ترحّب المجموعة العربية بانعقاد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، الذي عقدته الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، بموجب مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣؛ وبنجاح تلك الدورة في التوصّل لنتائج إيجابية، واعتماد عدد من القرارات الموضوعية والإجرائيّة المهمة على النحو الذي يعكسه تقرير الأمين العام. وتتطلع المجموعة العربية لنجاح الدورة الثانية للمؤتمر برئاسة دولة الكويت، والمُقرر عقدها خلال الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر. وتحثّ المجموعة كافة الأطراف المدعوة لهذا المؤتمر على المشاركة فيه بحسن نية، بهدف التفاوض على معاهدةٍ ملزمة قانوناً في هذا الشأن، بما يُسهم في تعزيز السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي هذا الصدد، تُعرِب المجموعة العربية عن قلقها البالغ إزاء الخطر المستمر جراء استمرار إسرائيل في رفض الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم للمعاهدة، وترفض إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذريّة. إن مساعي المجموعة العربية لتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي جزء لا يتجزأ من التزامها المبدئيّ بنزع السلاح النووي، وصولاً إلى عالم خال من الأسلحة النووية، باعتباره الأولويَّة القصوى لجهود نزع السلاح والأمن الدولي، وذلك على النحو الذي أقرته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرَّسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨.

وتعيد المجموعة العربية التذكير بأن مرجعية أنشطة وآليات نزع السلاح للأمم المتحدة تستند فقط إلى تلك الدورات الخاصة، ولا يمكن تعديلها إلا من خلال دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرَّسة لنزع السلاح. وتؤكد المجموعة ضرورة تمكين مؤتمر نزع السلاح، باعتباره المحفل الوحيد المُنشَأ خصيصاً للتفاوض على معاهدات نزع السلاح من أداء دوره. ونؤكد كذلك أن الجمود الحالي في أعمال مؤتمر نزع السلاح لا يعود بالضرورة لقصورٍ في آليات المؤتمر، وإنما لغياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول. وبالتالي، تُشدّد المجموعة العربية على ضرورة الإسراع بتفعيل دور مؤتمر نزع السلاح في تنفيذ ولايته التفاوضيّة، خاصّة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وترى المجموعة العربية أن الموضوعات المطروحة على مشروع جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح متّسقة مع الأهداف والأولويات المُتَّفق عليها دولياً في هذا المجال، ولا يجوز تقديم التعامل مع أحدها قبل الاتفاق على خطوات تنفيذية للتخلص من الأسلحة النووية، أو أن يتم التركيز على فرض التزامات جديدة في مجال منع الانتشار على حساب نزع السلاح النووي، بشكل يقود للمزيد من الاختلالات بين التزامات الدول النووية في مجال نزع السلاح النووي، والتزامات الدول غير النووية في مجال عدم الانتشار.

ختاماً، تؤكد المجموعة العربية على أهمية عقد اجتماعات هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح خلال العام المقبل. وتدعو كافة الأطراف المعنية لضرورة تجنب تكرار التطورات التي شهدتها الهيئة خلال عام ٢٠١٩، والتي أدت بكل أسف لعرقلة انعقاد الاجتماعات الرسمية للهيئة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): آسف، لكن الوقت المخصص للمتكلم قد نفد.

السيد زيلينراث (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أسلط الضوء على عدة مسائل تتعلق بالتكنولوجيا الإلكترونية والجديدة، فضلاً عن آلية نزع السلاح.

تود هولندا، في ضوء التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا، أن تشدد على أهمية استخدامها المسؤول. ونحتاج معاً إلى كفالة وجود إطار

دولي يضمن الاستقرار والسلام الدوليين. والقانون الدولي وحده هو الذي يمكن أن يكون نقطة الانطلاق لهذا الإطار، والترتيبات الأمنية القائمة التي توجه عمليات نقل التكنولوجيا من أجل الاستخدامات السلمية عنصر مهم في هذا الإطار الدولي وقد سبق اختبارها. وترفض هولندا أي إجراء يهدف إلى تقويض ذلك الصك المهم المتعلق بعدم الانتشار.

نرحب بالتقريرين اللذين قدمهما بتوافق الآراء كل من الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (انظر A/75/816) وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني (انظر A/76/135)، واللذين يؤكدان مجدداً على الإطار المعياري للسلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني. والقانون الدولي، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة، منطبق وأساسي للحفاظ على السلام والاستقرار وتعزيز بيئة منفتحة وآمنة ومستقرة وسلمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تنطبق حقوق الإنسان والحريات الأساسية على شبكة الإنترنت وخارجها. ونعتبر الإشارات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين إلى القانون الدولي الإنساني في سياق استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إشارات قيمة جداً. وننظر نظرة إيجابية إلى التطورات المتعلقة بمشروع القرار المشترك الذي قدمته الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، والذي يرحب بالتقريرين ويدعو الدول إلى الاسترشاد بهما في استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونتطلع كذلك إلى بدء أعمال الفريق العامل الجديد المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها، ونعتزم المشاركة في مناقشاته بنشاط. واستكمالاً لعملية الفريق العامل الجديد المفتوح العضوية، نرى أن من الملح النهوض بتنفيذ الإطار المعياري من خلال برنامج العمل، الذي من شأنه أن يوفر إطاراً شفافا ومنتظما وشاملاً للجميع وعملي المنحى.

كان لجائحة مرض فيروس كورونا تأثير عميق على آلية نزع السلاح. فقد أرجئت اجتماعات مهمة، مثل مؤتمرات الاستعراض واجتماعات الدول الأطراف، وكثيراً ما كانت نصوص القرارات لا تُحدّث إلا من الناحية التقنية بدلاً من تحسينها تحسيناً موضوعياً. ونشيد بالرؤساء الستة لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٢١ على تعاونهم وتنسيقهم الوثيقين، الهادف لتوفير الاستمرارية لدورة عام ٢٠٢١. ومن المشجع ملاحظة أن الرؤساء الستة لدورة عام ٢٠٢٢ يعتزمون مواصلة هذا التعاون الوثيق. بيد أن الأمر الأقل تشجيعاً كان هو حقيقة أنه رغم الجهود المنسقة التي بذلها الرؤساء المتعاقبون، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الاتفاق في عام ٢٠٢١ على تنظيم عمله الموضوعي. ومرة أخرى، تدعو هولندا جميع الدول الأعضاء في المؤتمر إلى التركيز على مضمون جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونشير إلى ورقة العمل التي أعددناها في عام ٢٠١٩ المعنونة"العودة إلى الأساسيات – برنامج العمل"، التي توفر طريقة عملية لبدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح بأسرع ما يمكن.

لا يزال نوع الجنس والتنوع موضوعين مهمين بالنسبة لهولندا. والمشاركة المتساوية والكاملة للمرأة في المداولات وصنع القرار أمر أساسي لسعينا إلى نزع السلاح والسلام والأمن. وحقيقة أننا لم نتمكن من الاتفاق هذا العام على تعديل تقني بسيط لجعل النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح محايداً جنسانياً يدل على العمل الذي ما زال يتعين القيام به في هذا المجال.

في الختام، تلاحظ هولندا مع القلق الاستقطاب المتزايد داخل منتديات نزع السلاح، بما في ذلك دورة اللجنة الأولى لهذا العام. ونشعر بالجزع إزاء تقديم عدد من مشاريع القرارات الجديدة في دورة اللجنة الأولى لهذا العام التي يبدو أنها تضعف هياكل نزع السلاح ومؤسساته. ولا يمكن لهولندا ولن تؤيد أي جهد يرمي إلى إضعاف حياد آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البكتريولوجية (البيولوجية) أو التكسينية أو التشكيك في هذا الحياد. وعلى العكس من ذلك، نحتاج إلى نهج عملي للمضي قدماً بجدول أعمال نزع السلاح بأفضل ما يمكننا، بما في ذلك عن طريق مواصلة استعداداتنا للاجتماعات التي تم تأجيلها.

يمثل التصدي للشواغل التي تثيرها التهديدات الإلكترونية وأشكال التكنولوجيا الجديدة دون عرقلة استخدامها في الأغراض السلمية تحدياً جماعياً للمجتمع الدولي. وستمكننا تعددية الأطراف البناءة من إيجاد حلول خلاقة ومبتكرة وشاملة للجميع للتحديات التي نواجهها. ويجب علينا جميعاً إظهار التزامنا الدولي باحترامنا لمعاهداتنا لنزع السلاح ولالتزاماتنا المالية ولمؤسساتنا العاملة في مجال نزع السلاح.

السيدة خاكيس أواكوخا (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): لم يتفق مؤتمر نزع السلاح على برنامج عمله أو يعتمده أو ينفذه منذ أكثر من ٢٥ عاما. وهذا أطول بخمس مرات من أسوأ فترة شلل في مجلس الأمن، نجمت عن الأزمة في شبه الجزيرة الكورية أثناء الحرب الباردة. والآن، في عصرنا، وفي استعراض مبتكر جدا للتظاهر، يُبقي مؤتمر نزع السلاح الوفود في جنيف مشغولة لكن ما يقوم به لا يفي بولايته. وكما قال رئيس فرنسا مؤخراً، على الرغم من أنه كان يشير إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، يبدو أن مؤتمر نزع السلاح قد مات دماغياً وأن أعضاءه يحتفظون به في غرفة الإنعاش، بدلاً من السماح للطبيعة بالقيام بعملها فيبنون له ضريحا تكريماً لإنجازاته السابقة.

هناك عدة أسباب لعدم فعالية أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح. وهي تشمل التناوب الشهري للرئاسة، الذي لا يتيح أبداً الوقت الكافي لتحقيق النتائج؛ وممارسة التفاوض بشكل مثير للاشمئزاز على برنامج عمل لا يعتمد أبداً، وانعدام مشاركة المجتمع المدني، التي تظل لا تماشي ممارسة الأمم المتحدة. وفي هذا العام، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح حتى من استكمال تحديث تقني ولغوي لنظامه الداخلي لجعله محايداً جنسانياً. وما يزيد الأمر سوءاً أن جميع القرارات، الموضوعية والإجرائية، تتخذ باستخدام قاعدة توافق الآراء التعسفية، وهي واحدة من أسوأ ممارسات تعددية الأطراف المعاصرة. وينبغي أن يكون توافق الآراء طموحاً، لكن عندما يتعذر تحقيقه، فإن القاعدة الذهبية للديمقراطية هي التصويت. وقد اعتمدت عدة اتفاقات رئيسية متعددة الأطراف بالتصويت، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وعندما أصيب مؤتمر نزع السلاح بالشلل بسبب ديكتاتورية توافق الآراء، قدمنا نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تم التفاوض بشأنها في جنيف، إلى الجمعية العامة وتم اعتمادها.

علاوة على ذلك، عندما ينخرط مؤتمر نزع السلاح كل عام في مناقشات غير رسمية، فإنه يغتصب مهام هيئة نزع السلاح. وكما لو أن هذا لم يكن كافياً، لم تتمكن هيئة نزع السلاح من الاتفاق على توصيات بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٧. وعلى نحو لا يمكن تفسيره، لم تعقد أي اجتماع منذ عام ٢٠١٨. والسرد الذي يفسر سبب تواطؤنا في هذا التظاهر هو أن الشلل مرتبط بالحالة الأمنية الدولية المعقدة الراهنة. بيد أنه إذا كان الأمر كذلك، كيف نفسر عمل المنتديات الأخرى التي تحقق النتائج، بما في ذلك النتائج الملزمة، وهي منتديات تتألف من نفس الدول الممثلة في مؤتمر نزع السلاح؟ هل هذه حالة فصام؟ لا، إنه تظاهر وخداع. ولا توجد كلمات أخرى لوصفه.

مع ذلك، فإن الدول الملتزمة التزاماً حقيقياً بمسألة نزع السلاح تمكنت من إيجاد بدائل. وخارج مؤتمر نزع السلاح، تمكنا بنجاح من إبرام أربع معاهدات متعددة الأطراف بشأن الأسلحة هي اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، ومعاهدة تجارة بالأسلحة، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، وكلها سارية المفعول. لا يزال لدينا وقت لتجنب ما حدث في جنيف في ثلاثينات القرن العشرين، عندما تظاهر المؤتمر العالمي لنزع السلاح التابع لعصبة الأمم بأنه منخرط في مفاوضات حتى عندما كانت تجري التحضيرات لحرب عالمية. ولهذا السبب، ندعو اللجنة الأولى إلى التدخل فيما يتعلق بضرورة الدعوة إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح أو آلية أخرى لإعادة تصور التصميم المؤسسي للمنتديات التي أظهرت عجزها عن تلبية مطالب الناس في القرن الحادي والعشرين.

السيد فيايو كارولييس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): ترفض إكوادور الاستخدام المتزايد للطائرات المسيرة ومنظومات الأسلحة

الفتاكة ذاتية التشغيل وتحسينها. وينبغي للمجتمع الدولي، في مختلف منتدياته الإقليمية والدولية، أن يواصل التعمق في دراسة آثارها على القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتشكل عسكرة الذكاء الاصطناعي تحديات للأمن الدولي والشفافية والرقابة والتناسب والمساءلة. ومجرد تنظيم الاتجار بهذه الأسلحة ليس كافياً. إذ يجب أن نتحرك صوب التفاوض على صك ملزم لتنظيم هذه الأسلحة، بل وحظرها، عند الاقتضاء. ويتعين حظر الأسلحة ذاتية التشغيل التي لا تخضع لسيطرة بشرية كبيرة أو كافية.

تؤيد إكوادور الاستخدام المسؤول والسلمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي ألا يبقى أي شيء خارج نطاق القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويشكل هذا العام ٢٠٢١ معلماً بارزاً في مجال الأمن الإلكتروني بفضل النتائج الموضوعية التي حققها في آذار/مارس الفريق العامل الأول المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وتوافق الآراء الذي توصل إليه فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي.

تعتبر التهديدات التي نواجهها اليوم إلى حد كبير تهديدات عابرة للحدود الوطنية، والسبيل الوحيد لمواجهتها في الحيز المادي والفضاء الافتراضي هو من خلال الحوار الدولي. وفي هذا الصدد، إذا لم تكن دولة عضو آمنة، فلا توجد دولة أخرى آمنة. ونحن بحاجة إلى المزيد من التعاون الدولي للحد من أوجه التفاوت في قدراتنا على تنفيذ قواعد السلوك المسؤول للدول. إن الحفاظ على الاستخدام المسؤول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيزه أمر أساسي لكفالة الاستقرار والأمن في الفضاء الإلكتروني. ويجب تعزيز المعايير القائمة، مع مراعاة التقدم التكنولوجي السريع.

نود، إلى جانب الأمن الإلكتروني، أن نسلط الضوء على الدبلوماسية الإلكترونية في دورة هذا العام. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وروسيا للمشاركة في تقديم مشروع قرار واحد بشأن هذه المسألة يهدف إلى تقوية أسس العمل في المستقبل. وقد أصبحت إكوادور بالفعل من مقدمي مشروع القرار وتود أن تشدد على الرسالة المسؤولة التي توجهها إلى العالم بشأن حقيقة أننا نتحرك نحو تعددية أطراف أقوى في هذا المجال. وستشارك إكوادور كذلك في الفريق العامل الجديد المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها، الذي ترأسه سنغافورة.

نسلم بالدور الفعال للمجتمع المدني في التقدم المحرز حتى الآن ونؤيد استمرار مشاركته في هذا المجال. نعترف كذلك بالدعم المستمر المقدم من المنظمات التي تقودها النساء ودعمها الرئيسي في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

أخيراً، على الصعيد العالمي، يجب أن نحل مشكلة الأجزاء التي عفا عليها الزمن من آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، التي تثيرها اللجنة للأسف عاماً بعد عام. وقد شرحها المتكلم السابق بصورة بليغة. وأثناء دورة عام ٢٠١٩، أعرب وفد بلدي عن أسفه لأنه بسبب ضيق الوقت، يبدو أن الهدف في اللجنة الأولى كان هو اعتماد برنامج عمل والمشاركة في المناقشات دون الاستماع حقاً إلى بعضنا البعض. ولاحظنا في عام ٢٠٢٠، من ناحية أخرى، مع الأسف أن الجائحة جعلت من المستحيل إجراء مناقشات مواضيعية بالحضور الشخصي وأننا اضطررنا إلى تقديم بيانات مكتوبة. ونرحب اليوم باستئناف المناقشات المواضيعية في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة في عام ٢٠٢١. وقد أجبرت الآجال الزمنية الوفود على جعل بياناتها موجزة والاستماع إلى بعضها البعض عن كثب قدر الإمكان. وتقترح إكوادور أن نستفيد من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة وأن نبذل جهوداً حقيقية لتنشيط أساليب عمل اللجنة الأولى.

السيد أخميتوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تعارض كازاخستان بشدة وجود الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتؤكد مجدداً أن استخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية. وينبغي منع العواقب الوخيمة لاستخدامها بإزالتها تماما، وينبغي التصدي لهذه المسألة بصورة شفافة ووفقاً للقانون الدولي. ونؤكد مجدداً أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية هما صكان قانونيان دوليان حيويان.

يرشدنا هذان الصكان في كفاحنا من أجل تحقيق الإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل عن طريق توفير مراقبة دولية صارمة وفعالة.

إذ أنتقل إلى مسألة نزع السلاح الإقليمي، تواصل كازاخستان دعم الهدف المهم المتمثل في تحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونأمل أن تُعقد في المستقبل القريب الدورة الثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

بلدنا ملتزم بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وأحد متطلباته الرئيسية، وهو إنشاء نظام فعال لمراقبة الصادرات. وتمتثل المعايير التي وضعناها على المستوى الوطني لأشد المتطلبات الدولية صرامةً، وسنواصل تحسينها.

تؤكد كازاخستان مجدداً الأهمية الأساسية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية وتعتزم مواصلة العمل مع جميع الأطراف ذات الصلة لتحقيق أهداف الاتفاقية. وأثناء الدورة السابقة للجمعية العامة، اقترح الرئيس قاسم – جومارت توكاييف، رئيس كازاخستان، إنشاء وكالة دولية للسلامة البيولوجية (انظر A/75/PV.6) تسترشد في أنشطتها باتفاقية الأسلحة البيولوجية. إن المذكرة المفاهيمية التي وزعتها البعثتان الدائمتان لكازاخستان لدى الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك في حزيران/يونيه تقدم رؤية عامة لولاية هذه الوكالة وأهدافها ووظائفها. وقد نوقشت الوثيقة في اجتماع خبراء اتفاقية الأسلحة البيولوجية المعقود في أيلول/سبتمبر، وتلقينا تعليقات إيجابية وداعمة من الوفود التي تعتقد أن المذكرة المفاهيمية تشكل أساساً جيداً لمزيد من المناقشات.

نقترح، كسبيل للمضي قدماً وإذا سمحت الظروف بذلك، عقد مؤتمر علمي في العام المقبل لاستكشاف سبل مواصلة تنفيذ اقتراحنا. وفي رأينا، أنه ينبغي أن يكون للمؤتمر هدفان – أولاً، إقامة حوار فيما بين جميع أصحاب المصلحة لتحقيق التفاهم المتبادل وتهيئة جو من الثقة والاطمئنان، وثانياً، مناقشة مختلف النهج لإنشاء الوكالة. وسنقوم أثناء المؤتمر التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية في العام المقبل، بتحديث رؤيتنا الجماعية للوكالة المقبلة استناداً إلى النتائج والتعليقات الواردة من الشركاء الدوليين. نحن منفتحون على المناقشة ومستعدون للاستماع إلى الجميع. وسنواصل العمل بطريقة بناءة وشفافة وتدريجية. وسنلتزم بالقرارات التوافقية ونعزز الحوار بين الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

السيد لاغاردين (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أيدت جنوب أفريقيا مختلف مجالات العمل والوثائق الختامية الغنية التي تحققت في الجمعية العامة عن طريق توافق الآراء بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق السلام والأمن. ولذلك، يرحب وفد بلدي بمشروع القرار المتكامل المعنون "التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وتعزيز السلوك المسؤول من جانب الدول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات"، ونشكر مقدميه على عملهم في هذا الصدد.

من المهم أن نتحد خلف عملية واحدة، ونتطلع إلى عمل الفريق العامل الثاني المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها، الذي هو بمثابة مسار وحيد شامل للنظر في الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يغتنم على أفضل وجه الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التصدي في الوقت نفسه للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين في الفضاء الإلكتروني. ومع التطور المستمر والسريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من غير المرجح أن نصل إلى نقطة تحقيق استجابة كاملة ومستدامة إزاء الفرص والتهديدات. ولذلك يجب أن يكون التنفيذ أولوية، وهذا يتطلب أيضاً بناء القدرات والمساعدة.

إننا نتشاطر الإحباط والقلق إزاء التقاعس الذي اكتنف مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٢١، والذي لم يلب التوقعات بالخروج من مأزقه طويل الأمد. ولا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بتمتع مؤتمر نزع السلاح بولاية فعالة للتفاوض بشأن صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف. ومن المؤسف أنه خلال السنوات الـ ٢٥ التي مرت منذ انضمام جنوب أفريقيا إلى المؤتمر، لم يضطلع مؤتمر نزع السلاح بولايته الأساسية،

باستثناء المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويحتل عجز المؤتمر عن الوفاء بمسؤوليته بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح مرتبة عالية بين التحديات الخطيرة التي تواجه الجهود الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ولذلك، نحن بحاجة ماسة إلى الاهتمام بالحالة الراهنة في مؤتمر نزع السلاح. ولم يعد بوسعنا المشاركة في تكرار الأنشطة السابقة التي فشلت في تقريب المؤتمر من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمله. بل إن هذه الأنشطة صرفت انتباه المؤتمر عن حتمية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل، فضلاً عن بدء مفاوضات لتحويل المؤتمر إلى هيئة تداولية بدلاً من كونه منتدى للتفاوض، بينما تخلق الوهم بأن عملاً موضوعياً يجري الاضطلاع به. لقد قلنا مراراً من قبل إن استمرار المأزق ليس بالأمر المستدام. كما أنه يقلل من مصداقية المؤتمر وسيؤثر بشكل متزايد على أهميته ومكانته.

تأسف جنوب أفريقيا كذلك لأن هيئة نزع السلاح لم تتمكن مرة أخرى من الاضطلاع بعمل موضوعي في عام ٢٠٢١. وتحتل الهيئة، بوصفها هيئة تداولية ضمن آلية نزع السلاح، وضعاً فريداً يمكنها من إيجاد أرضية مشتركة تشتدُّ الحاجة إليها. ونرحب بعمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ونشيد بالمعهد على أبحاثه المستقلة الجيدة ومناقشاته حسنة التوقيت بشأن مسائل تقع ضمن ميدان نزع السلاح. وتتطلب البيئة الجيوسياسية الحالية منظورات مبتكرة من هذا النوع وحواراً معززاً يمكنه أن يستجيب لشواغلنا الأمنية الجماعية.

ينضم وفد بلدي إلى الدعوة إلى كفالة مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل والمشاركة المجدية في منتديات نزع السلاح المتعددة. ويزيد إعطاء الأولوية للمنظور الجنساني في نزع السلاح والمناقشات الدولية معرفتنا وفهمنا للتحديات التي ينطوي عليها الأمر، بغية إحراز تقدم أكبر في مجال نزع السلاح.

لا نزال نعتقد أن آلية نزع السلاح تؤدي دوراً أساسياً في تحقيق العالم الذي توخاه ميثاق الأمم المتحدة، وفي البيئة الراهنة، يظل من الضروري كفالة أن تتمكن عناصر آلية نزع السلاح من الوفاء بولاياتها. ورغم الجمود الذي يعانيه مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، فقد جرى التفاوض بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية واعتمادها في الجمعية العامة. ونلاحظ كذلك أن آلية الفريق العامل المفتوح العضوية تستخدم بصورة متزايدة للمضي قدماً بالمسائل الرئيسية، ونؤيد حقيقة أن هذه الأفرقة شفافة وتوافقية وشاملة للجميع. ورغم دعمنا المستمر لآلية نزع السلاح، علينا أن نعترف بأن كلا من هاتين الساحتين التفاوضية والتداولية، أي الجمعية العامة والأفرقة العاملة المفتوحة العضوية، قد أوجدت الحيز اللازم لإنفاذ تطلعات غالبية من الدول لطالما أصابها الإحباط في مفاصل أخرى من آلية نزع السلاح التي كثيراً ما كابدت الجمود إجرائياً وسياسياً.

السيد خالدي (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال الجزائر ملتزمة التزاماً عميقاً بتوطيد الاستقرار والأمن خارج حدودها، بينما تعمل عن كثب مع جيرانها من أجل مستقبل أفضل لجميع شعوب المنطقة. وتعاني منطقة الساحل كثيرا من الظاهرة الخطيرة المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي أدت إلى تفاقم الحالة الأمنية الهشة أصلاً في العديد من البلدان. وفي رأينا أن ذلك يستدعي استجابة متعددة الأبعاد تستند إلى مسار أمني وعملية سياسية، بغية معالجة جذور الأزمة. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي العملية السياسية التي يقودها ويملك زمامها الليبيون في بلدهم، والتي أدت إلى وقف إطلاق النار، ومؤخراً إلى اعتماد خطة عمل لانسحاب المقاتلين الأجانب والمرتزقة. وساعدت الجزائر كذلك، في نهاية آب/أغسطس، في دعم عملية السلام في ليبيا بعقد اجتماع وزاري لجيران ليبيا جددوا فيه التزامهم بتحقيق الاستقرار في البلد.

أظهر بلدي كذلك نفس الالتزام في مالي بتقديم الدعم بصفتنا رئيساً للجنة متابعة اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر، الرامية إلى كفالة انتقال ناجح قائم على الشمولية وامتلاك الماليين لزمام الأمور.

يرحب الوفد الجزائري بتقرير الأمين العام بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط (A/76/89)، الذي

يتضمن وجهات نظر مختلف الدول الأعضاء بشأن سبل ووسائل تعزيز الأمن والتعاون في المنطقة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء التي أسهمت في تنفيذ القرار ٨٦/٧٥. وكما حدث في السنوات السابقة، تتشرف الجزائر، تماشياً مع سياستها المتوسطية القائمة على مبادئ التعاون وحسن الجوار والاحترام المتبادل، بأن تقدم إلى اللجنة الأولى والجمعية العامة مشروع القرار A/C.1/76/L.37، المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط". ويعوّل الوفد الجزائري على مشاركة جميع الدول الأعضاء في تقديم مشروع القرار وتأييد اعتماده بتوافق الآراء هذا العام، على ما نأمل.

تتشاطر الجزائر مع الدول الأعضاء الأخرى قلقها إزاء التهديدات الناشئة عن التلاعب بالمعلومات والتكنولوجيا الرقمية بنية خبيثة، والهجمات الإلكترونية على البنية التحتية الحيوية. وندين استخدام برامج التجسس ضد المسؤولين والمواطنين والصحفيين في جميع أنحاء العالم. وتعتقد الجزائر أن هذه الممارسات الخطيرة وغير القانونية تسهم إسهاماً كبيراً في تقويض الثقة فيما بين الدول. وفي السياق، ترحب الجزائر بالاختتام الناجح في آذار/مارس للتقرير النهائي (انظر A/75/816) الذي أعده الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، المنشأ عملاً بالقرار ٢٧/٧٣، واعتماده. ونحن مستعدون أيضاً للعمل بشكل بنّاء مع جميع الدول الأعضاء من أجل نجاح الفريق العامل الجديد المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، المنشأ عملاً بالقرار ٢٤٠/٧٥.

مما يؤسف له أن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح آخذة في التآكل. ولا يزال مؤتمر نزع السلاح يعاني من الافتقار إلى الإرادة السياسية التي هي السبب الرئيسي في وصوله إلى جموده المؤسف. لذلك، نحث جميع الدول الأعضاء في المؤتمر على الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل. يساور الجزائر أيضا قلق بالغ إزاء عدم قدرة هيئة نزع السلاح على عقد دوراتها التنظيمية والموضوعية لمدة ثلاث سنوات متتالية، وتأمل أن تعقد الهيئة دوراتها الموضوعية في عام ٢٠٢٢ في إطار رسمي من خلال معالجة المسائل الأساسية وتجنب تسييس عملها بغية الوفاء بولايتها.

أخيراً، يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق اليوم ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والمراقب عن فلسطين، بالنيابة عن مجموعة الدول العربية.

ستتاح النسخة الكاملة من هذا البيان على الإنترنت.

السيد مولا (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم في إطار هذه المجموعة المشتركة ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لا يزال التطور التكنولوجي السريع، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية وغيرها من ضروب التكنولوجيا الناشئة، يعيد تحديد طابع مناقشاتنا بشأن نزع السلاح. وعادت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفوائد جمة على شعوبنا. ومع ذلك، دفعت التكنولوجيا الناشئة، نتيجة لطابع استخدامها المزدوج، الذي يمكن أن يكون بناءً ومدمراً، بالخلافات إلى الواجهة أكثر من أي وقت مضى. وقد أوجد اعتمادنا المتزايد على التكنولوجيا الرقمية، التي أكدت عليها الجائحة، نقاط ضعف جديدة. لقد استغل الأشرار حتى الأزمة الصحية العالمية المستمرة عن طريق استهداف المؤسسات الحيوية الضرورية للتخفيف من حدة الوباء.

ترفض بنغلاديش بشدة الاستخدام الخبيث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي، لأغراض لا تتسق مع الحفاظ على الاستقرار والأمن الدوليين. ونؤمن إيماناً راسخاً أنه لا يمكن لأي حكومة أن تتصدى لهذه التحديات بمفردها. وفي هذا الصدد، تؤكد بنغلاديش مجدداً ضرورة أن تواصل الأمم المتحدة دورها في وضع المعايير من أجل إتاحة حيز إلكتروني حر ومفتوح وآمن ومتاح للجميع على الصعيد العالمي، وهو أمر ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بتقريري الفريق العامل

المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (انظر A/75/816) وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي (انظر A/76/135) اللذين اعتمدا بتوافق الآراء.

تشدد بنغلاديش على أهمية الالتزام بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما الالتزام بمبدأ السيادة والمساواة في السيادة، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية، والتقيد بمبادئ التعايش السلمي بين البلدان. وفي هذا الصدد، تكتسي تدابير بناء الثقة أهمية حاسمة للحفاظ على نظام إيكولوجي إلكتروني مأمون وآمن. ولا تزال بنغلاديش ثابتة في الإسهام في حماية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الأنشطة الخبيثة.

تشدد بنغلاديش كذلك على أهمية تعميم قواعد القانون الدولي ذات الصلة والحفاظ عليها عند تنفيذ تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونشارك المنادين بضرورة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كتدبير مؤقت، من خلال تصديق الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكولات المتصلة بجميع المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، بغية الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار المستدامين في جميع أنحاء العالم. ونعتقد أن الحوار السلمي والدبلوماسية لا يزالان أفضل الخيارات لبناء هيكل أمني إقليمي سليم. ولا يزال تعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك التعاون من أجل كفالة الشفافية وتدابير بناء الثقة، أمر حاسم لتهيئة الظروف المؤاتية لإجراء حوار مستدام ومُجدٍ بشأن مسائل نزع السلاح والأمن. وقد اختارت بنغلاديش دون قيد أو شرط أن تظل دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وهو موقف يستند إلى التزامنا الدستوري بنزع السلاح العام الكامل. ولا مكان للأسلحة النووية في موقفنا الأمني. وبدلاً من ذلك، تعمل بنغلاديش على الارتقاء بالاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية في مجالات الزراعة والصحة وتوليد الطاقة.

لا تزال بنغلاديش مؤيداً متحمسا لتعددية الأطراف في السعي إلى نزع السلاح العام الكامل. وما نزال نؤكد على ضرورة تنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح لإضافة المزيد من الزخم إلى المفاوضات الحكومية الدولية بشأن نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل على مدى العقدين الماضيين. ونكرر نداءنا إلى مؤتمر نزع السلاح بأن يتفق بتوافق الآراء على برنامج عمل متوازن وشامل دون مزيد من التأخير.

تسلط بنغلاديش الضوء على أهمية وملائمة هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية في آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ونقدر كذلك إسهام معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في توسيع أفق معرفتنا وخبرتنا فيما يتعلق بنزع السلاح. ولا نزال ملتزمين بالتمسك بقواعد نزع السلاح المتفق عليها دولياً وتعزيز آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح من أجل إقامة عالم أفضل وأكثر أمانا لأجيالنا المقبلة.

السيدة روث (كندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود كندا أن تعالج مسألتين مهمتين لصون السلام والأمن الدوليين وهما السلوك المسؤول للدولة في الفضاء الإلكتروني وإيلاء الاعتبار الواجب للمنظور الجنساني في مسائل نزع السلاح. وتتقاطع هاتين المسألتين مع كل ما نقوم به في اللجنة الأولى، ومع ذلك لا تحظى آثارهما بالتشديد الكافي.

إن وجود إطار لسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني شرط أساسي لتحقيق السلام والأمن الدوليين على المدى الطويل. ولذلك، ترحب كندا بالتقريرين التوافقيين المعتمدين مؤخرا والصادرين عن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بالسلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي (انظر A/76/135) والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (انظر A/75/816). ومن خلال تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٥ (انظر A/70/174)، اتفق المجتمع الدولي بتوافق الآراء على مجموعة من المعايير الطوعية الشاملة لتوجيه ما يمكن للدول وما لا يمكنها القيام به على الإنترنت،

التي تم تعزيزها في التقريرين الصادرين بتوافق الآراء عام ٢٠٢١ المذكورين أعلاه. كما اتفق فريق الخبراء الحكوميين في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ على انطباق القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني، وأعيد تأكيد ذلك في تقارير عام ٢٠٢١. وتعتقد كندا أن المعايير المتفق عليها والقانون الدولي كافيان ليسترشد بهما سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني. بيد أننا نسلم بضرورة القيام بالمزيد من العمل لتنفيذ تلك المعايير القائمة المتفق عليها وأن تشرح الدول تصوّرها لكيفية انطباق القانون الدولي على الفضاء الإلكتروني.

تشكل التدابير العملية لبناء الثقة وبناء القدرات عنصرين رئيسيين في الإطار المتعلق بالسلوك المسؤول للدول. وتنشط كندا في كلا المجالين. على سبيل المثال، خصصت كندا منذ عام ٢٠١٥ أكثر من ٢٧ مليون دولار لمشاريع بناء القدرات في الفضاء الإلكتروني. ونعمل مع مختلف المنظمات من أجل تعزيز شبكة إنترنت مفتوحة وآمنة. وعلاوة على هذا، فإن كندا من مقدمي الاقتراح الداعي إلى وضع برنامج عمل تؤيده أكثر من ٥٠ دولة. ويمكن لبرنامج العمل، بمجرد وضعه، أن يؤدي دوراً مهماً في توجيه تنفيذ إطار السلوك المسؤول للدول. ونأمل أن يتيح البرنامج منتدى شاملاً للجميع من أجل تمكين الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من الإسهام في تنفيذ هذا الإطار.

(تكلم بالفرنسية)

أخيراً، يتطلب تأمين شبكة إنترنت مفتوحة الاستثمار في المساواة بين الجنسين وفهم تأثير النوع الاجتماعي على مسائل الأمن الإلكتروني. ونرحب بتسليم الفريق العامل المفتوح العضوية بأهمية المشاركة المجدية للمرأة في صنع القرار في الفضاء الإلكتروني. وينبغي أن أشير إلى أن كندا مولت بحوثاً بشأن المسائل الجنسانية في مجال الأمن الإلكتروني وهي متاحة لجميع الدول على البوابة الإلكترونية للفريق العامل المفتوح العضوية. وتفتخر كندا كذلك بدعمها لبرنامج زمالات المرأة في مجال الفضاء الإلكتروني، الذي مكن أكثر من ٣٠ دبلوماسية من المشاركة في مفاوضات الفريق العامل المفتوح العضوية. ونتطلع إلى البناء على ذلك البرنامج في جهود الأمم المتحدة المقبلة في مجال الفضاء الإلكتروني.

إلى جانب السعي إلى تحقيق شمول الجميع في الفضاء الإلكتروني، من الأهمية بمكان الاعتراف بالبعد الجنساني وإدماجه في عملنا الأوسع نطاقاً في مجالات عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويمكننا، من خلال فهم أفضل للأثر الجنساني للأسلحة وسد الفجوة المستمرة بين الجنسين في مجال نزع السلاح، إنشاء مبادرات فعالة ودائمة تساعد على التصدي لأكثر التهديدات الأمنية إلحاحاً في العالم. وتواصل كندا حث الدول على جمع وتبادل البيانات المصنفة حسب العمر ونوع الجنس عن أثر الأسلحة بغية مساعدة الحكومات على وضع سياسات مستنيرة تمنع العنف وتلبي احتياجات الضحايا بشكل فعال. وترحب كندا بزيادة التمثيل القائم على نوع الجنس في المنتديات الخاصة بالأمن، مثل الزيادة المطردة في مشاركة المرأة في اللجنتين الأولى والثالثة. بيد أنه لا يزال هناك اختلال في التوازن بين الجنسين. وهناك أصوات ومنظورات مهمة غائبة عن الطاولة وهي ضرورية لتطوير آليات فعالة لنزع السلاح وعدم الانتشار. ويجب أن نسد الفجوة بين الجنسين بغية كفالة وضع مبادرات فعالة ومستدامة وإيجاد عالم سلمي ومزدهر وشامل للجميع. وستواصل كندا العمل مع جميع أصحاب المصلحة للدعوة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع جوانب الأمن الدولي.

السيد الطائي (العراق): بداية، أودّ أن أغتنم هذه المناسبة للإعراب عن تأييد العراق لبيان إندونيسيا باسم مجموعة حركة دول عدم الانحياز، وبيان ممثل فلسطين باسم المجموعة العربية. تعدّ المناطق الخالية من الأسلحة النووية ركيزة أساسية من ركائز بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، وخطوة في تعزيز نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار، وصولاً إلى الهدف الأسمى المتمثّل في إيجاد عالمٍ آمن وخالٍ من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. يعيد العراق التذكير بأن قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، المعني بإنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى،

باعتباره الركن الرابع للمعاهدة، لم يتم تنفيذه لغاية الآن، على الرغم من مرور أكثر من عقدين ونصف عليه. وفي هذا السياق، يُحذِّر العراق من استمرار المماطلة في تنفيذ هذا القرار، لأن ذلك سيقوّض نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار، وسيؤثّر سلباً على مصداقيَّة معاهدة عدم الانتشار النووي، وسيضيف تعقيدات أخرى إلى الإشكاليات المرتبطة بتحقيق عالميتها. وبالتالي، لا بد من العمل بجديّة من أجل دعم وإنجاح الجهود ذات الصلة، وبضمنها الدورة الثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، لتحقيق هدف إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، مؤكداً بأن تلك الخطوات تُشكّل مساراً متوازياً لدعم الجهود الدوليَّة والأممية لإنشاء تلك المنطقة وفقاً لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، والقرارات اللاحقة ذات الصلة. وهنا، يدعو العراق الأمم المتحدة والدول الوديعة الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار النووي، للاضطلاع بمسؤوليتها في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط والقرارات اللاحقة ذات الصلة، ومن خلال دعم وإنجاح الجهود الحالية في هذا المجال. وفي السياق ذاته، يدعو العراق المجتمع الدولي، مجدداً، للضغط على الكيان الإسرائيلي لانضمامه إلى معاهدة الانتشار النووي كطرفٍ نووي، وإخضاع جميع منشآته النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدوليّة للطاقة الذريَّة. يؤكّد العراق مجدداً على الدور المحوري الذي تؤديه الآليات المتعددة الأطراف في مجالات نزع السلاح، لا سيما مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد متعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. وكذلك هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بوصفها الهيئة التداوليَّة المتعددة الأطراف المعنية بمسائل نزع السلاح داخل الأمم المتحدة. وهنا، يُؤكّد العراق مجدداً على ضرورة إبداء الدول الأعضاء المرونة اللازمة والكافية، والتحلي بالإرادة السياسيَّة، من أجل المضي في تحقيق تقدّم ملموس على صعيد نزع السلاح، ولا سيما السلاح النووي، ووضع حدّ للجمود الذي تعانيه هذه الآليات المتعددة الأطراف.

السيد حجازي (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد مصر البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق اليوم ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والمراقب عن فلسطين، باسم مجموعة الدول العربية، وتود أن تضيف بعض الملاحظات.

توقف التقدم الملموس في مجال الأمن الإلكتروني والاستخدام الخبيث المحتمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للحرب نحو إنشاء نظام موثوق استناداً إلى قواعد متفق عليها لأكثر من عقد من الزمان. ونرحب باختتام الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، المنشأ عملاً بالقرار ٢٧/٧٣، وباعتماد وثيقته الختامية بتوافق الآراء (انظر A/75/816). ونتطلع إلى الدورة الأولى للفريق العامل الجديد المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، المنشأ عملاً بالقرار ٢٤٠/٧٥، وإلى مواصلة حوارنا البناء وصياغة القواعد والمبادئ المتعلقة باستخدامات الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

استنادا إلى القانون الدولي والتوصيات التي أقرتها الأمم المتحدة بالفعل، بغية التصدي للتهديدات المتزايدة والثغرات القائمة، شهد الفريق العامل المفتوح العضوية العديد من الأفكار الخلاقة والاقتراحات البناءة، بما في ذلك بشأن مستقبل الحوار المؤسسي المنتظم تحت رعاية الأمم المتحدة. ويتمثل أحد المقترحات في وضع برنامج عمل للأمم المتحدة كآلية لمتابعة تنفيذ المعايير المتفق عليها والنظر في إمكانية وضع معايير إضافية، ريثما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن بدء المفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً. ويسعى ذلك الاقتراح الداعي إلى وضع برنامج عمل بشأن الأمن الإلكتروني إلى تشجيع بذل المزيد من الجهود العالمية المتضافرة من أجل إنشاء منصة أمم متحدة شاملة للجميع وعملية المنحى وقابلة للتطوير لتكمل عمليات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة وتعمل بالتنسيق معها. ونتطلع إلى مواصلة تطوير الاقتراح بشكل مفتوح وشامل للجميع، في المقام الأول في إطار الفريق العامل الجديد المفتوح العضوية وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة.

لا يزال الشرق الأوسط واحداً من أكثر المناطق تقلباً في العالم. ولا تزال الحالة هناك تتفاقم، مع الانتشار غير المسبوق للنزاعات

والحروب بالوكالة والإرهاب والعنف الطائفي. ونحتاج الآن، في عام ٢٠٢١، إلى الاعتراف بأنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط من خلال الردع وتكديس الأسلحة. والمطلوب هو المشاركة في إنشاء هيكل أمني منصف يهدف إلى تحقيق الأمن الجماعي والتعاوني لجميع دول المنطقة وشعوبها. وفي هذا الصدد، نعتقد أن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي عقد دورته الأولى بنجاح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ برئاسة الأردن وتمكن من تحقيق عدة نتائج مهمة، على النحو المبين في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/75/63، يمثل فرصة رئيسية للأمم المتحدة لاتخاذ خطوات عملية ومجدية في هذا الاتجاه من خلال عملية مؤسسية وتوافقية وشاملة للجميع.

ونتطلع إلى الدورة الثانية للمؤتمر، التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة الكويت.

ينبغي تصحيح فشل مؤتمر نزع السلاح في اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل لأكثر من ٢٤ عاما فوراً. ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا ببدء مفاوضات بشأن إزالة الأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، مع وضع معايير وجداول زمنية محددة. ونحتاج كذلك إلى جهود مماثلة لتنشيط هيئة نزع السلاح وتمكينها من اعتماد توصيات بشأن نزع السلاح النووي. كما تشعر مصر بخيبة أمل كبيرة إزاء عدم قدرة هيئة نزع السلاح على عقد دورات رسمية في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، ونعتبر ذلك مؤشراً آخر مقلقاً جداً على التهديدات التي تواجه آلية نزع السلاح.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يواجه الأمن الإقليمي الاختبار أمام تحديات رهيبة. إذ تتزايد التوترات، وتتنامى المواجهات المسلحة، وتستفحل النزاعات القديمة، وتنشأ نزاعات جديدة. والسبيل الوحيد لتطبيع هذه الحالات هو من خلال الحوار المباشر بين جميع المعنيين على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي وتماشياً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في معالجة المسائل الإقليمية أمر غير مقبول، شأنه شأن التدخلات في النزاعات في الأماكن التي لم يخول فيها مجلس الأمن هذا التدخل. بيد أن المطلوب هو بذل جهود جماعية متضافرة تقوم على سلطة الأمم المتحدة. وأحد العوامل الرئيسية في صون وتعزيز الأمن الإقليمي ودون الإقليمي هو إبرام اتفاقات بشأن الامتناع عن القيام بنشاط عسكري مزعزع للاستقرار وبشأن النهوض بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. والاتجاه العالمي لتدهور الأمن الذي يؤثر كذلك على أوروبا. إذ يجري تقويض الاتفاقات الرئيسية لتحديد الأسلحة وآليات بناء الثقة. وتعمل بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على زيادة قدراتها العسكرية ونشاطها على حدود روسيا. من الواضح أنه ما دام الناتو مستمرا في سياسته للردع تجاه روسيا، فسيكون التعاون والحوار معه صعباً.

في ظل هذه الظروف، نحتاج إلى اتخاذ خطوات لتحسين الحالة. وينبغي أن ينصب التركيز على تنفيذ الاتفاقات القائمة، بما فيها وثيقة فيينا، بحسن نية. وسيكون مفيداً اتخاذ تدابير إضافية لكفالة الشفافية الطوعية. ونقترح التوصل إلى اتفاق بشأن تدابير لخفض التصعيد، بما في ذلك التخفيض المتبادل للنشاط العسكري على طول الحدود بين الاتحاد الروسي وأعضاء الناتو وتحسين آليات تجنب الحوادث ومنع الأنشطة العسكرية الخطيرة. ويتمثل أحد تدابير بناء الثقة المهمة الرامية إلى خفض التوترات العسكرية في إجراء حوار منظم بشأن المسائل الأمنية في منظمة الأمن والتعاون في منطقة أوروبا، الذي من شأنه أن يساعد على تهيئة الظروف المؤاتية لمناقشة المسائل الرئيسية للأمن الأوروبي وتحديد الأسلحة. وروسيا مستعدة للمشاركة البناءة في هذه المجالات.

لا نزال نؤيد حل مسائل الأمن الإقليمي عن طريق السبل السياسية والدبلوماسية، بما في ذلك اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وكفالة أمن المعلومات الدولي هو أحد أصعب المسائل في مسار مفاوضات الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بمصالح الأمن القومي. وعلى الرغم من المواقف المتباينة للدول، فإن ذلك زاد من أهمية اعتماد هذا

العام بتوافق الآراء للتقريرين النهائيين الصادرين عن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (انظر A/75/816) وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي (انظر A/76/135). وقد مكّن ذلك روسيا والولايات المتحدة من تقديم مشروع قرار مشترك إلى اللجنة الأولى بشأن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وبشأن الارتقاء بسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعكس مشروع القرار النتائج الإيجابية التي تحققت في الفريق العامل المفتوح العضوية وفريق الخبراء الحكوميين، مما سيتيح أساساً لمزيد من الجهود التي سيبذلها الفريق العامل المفتوح العضوية الجديد المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥. ونحث الجميع على دعمه.

من شأن اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء أن يكون تعبيراً منطقياً عن نية الدول الأعضاء في استعادة صيغة ذات مسار واحد لعملية التفاوض. وقد كُلفت الأمم المتحدة بدورقيادي في معالجة المسائل المتصلة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، فضلاً عن السلام والأمن الدوليين. وينبغي التصدي للعمل المتعلق ببناء نظم جديدة لتحديد الأسلحة وتعزيز النظم القائمة من خلال الاتفاقيات والصكوك القائمة.

السيد فو (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق اليوم ممثلا بروني دار السلام، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن نزع السلاح العام الكامل هو الهدف النهائي للمجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى كفالة عالم يسوده السلام والأمن والتنمية. وفيما يتعلق بالمداولات بشأن المجموعات المواضيعية من ٥ إلى ٧، يود وفد بلدي أن يشدد على النقاط التالية.

أولاً، تسهم التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التقدم وفي التعاون الإقليمي والدولي من أجل التنمية. بيد أن هناك شواغل متزايدة إزاء الاتجاهات المتمثلة في الاستخدام الخبيث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها السلبي على الأمن الوطني والنظام الاجتماعي والسلام والأمن الإقليميين والدوليين. وتقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن تنظيم وإدارة وصياغة قواعد ومعايير السلوك المسؤول في الفضاء الإلكتروني لشعوبها والخاضعين لولاياتها بغية معالجة هذه المسائل.

ينبغي أن تكون هناك اتفاقات مشتركة بشأن السلوك المسؤول في الفضاء الإلكتروني على الصعيدين العالمي والإقليمي ويجب أن يكون هذا السلوك متوافقاً مع القانون الدولي. وينبغي زيادة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق دعم البلدان النامية، بغية بناء فضاء إلكتروني آمن ومأمون وموثوق يكفل السلام والأمن والتنمية للجميع. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها جميع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تعزيز عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، بما في ذلك جهود الفريق العامل الجديد المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥.

ثانياً، تشكل مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة هدفاً مهماً ما فتئت منظومة الأمم المتحدة ومحافل نزع السلاح ذات الصلة تلتزم به منذ عام ١٩٩٥. ويدعو وفد بلدي إلى بذل المزيد من الجهود لكفالة التنفيذ الفعال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٥٣/٧٥، الذي اعتمد بدون تصويت في العام الماضي. وقد تعززت المعايير البيئية الدولية بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ مؤخراً، بأحكامها المتعلقة بالتطهير البيئي.

ثالثاً، يظل نزع السلاح الإقليمي جزءا رئيسياً من نزع السلاح العالمي. ونحن بحاجة إلى زيادة تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة لتعزيز فعاليتها. وتواصل رابطة أمم جنوب شرق آسيا التمسك بالتزامها بالحفاظ على منطقة جنوب شرق آسيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الرابطة ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

رابعاً، يعترف وفد بلدي بالدور المهم الذي تضطلع به آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف في الجهد العالمي الرامي لنزع السلاح وبالإسهام الذي تقدمه في تحقيق ذلك الهدف. ومع ذلك، إذ نتشاطر قلقنا بشأن التقدم البطيء المحرز مؤخراً في هذا المجال، فإننا نحث على إبداء المزيد من الإرادة السياسية والالتزام بتحسين فعالية آلية نزع السلاح. ونحن بحاجة إلى بذل جهد كبير من أجل مواصلة الحوار والمفاوضات بحسن نية، فضلاً عن دعم عمل هيئات نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما فيها اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح.

أخيراً وليس آخراً، تؤيد فييت نام الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي بشأن مسألة نزع السلاح. ونؤكد مجدداً التزامنا بالتنفيذ الصارم لالتزاماتنا بموجب المعاهدات الدولية لنزع السلاح التي نحن طرف فيها. وسنتكاتف لمعالجة المسائل الإقليمية والدولية، بما في ذلك عدم الانتشار ونزع السلاح. ونحن على استعداد لمواصلة العمل في حدود قدرتنا على تعزيز السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدعو اللجنة الآن إلى مشاهدة بيان مسجل مسبقاً لممثل النمسا.

عُرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في غرفة الاجتماعات.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وسنقدم بيانات منفصلة عن كل مجموعة في وقت لاحق.

يكتسي الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج الفارسي دون الإقليمية أهمية قصوى بالنسبة للمنطقة وخارجها. وقد دعمت إيران بثبات هاتين المصلحتين العامتين وقدمت عدداً من المقترحات لتعزيز الأمن في المنطقة. ونتمسك بهذه المبادرات التي تطورت استجابةً للاحتياجات المحددة للمنطقة.

في عام ١٩٨٥، أصبح اقتراحنا الأول أساساً للفقرتين ٥ و ٨ من قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٦). وللأسف – ورغم متابعتنا المستمرة – لا تزال تلكما الفقرتان من دون تنفيذ. وأصبحت منطقتنا منذ ذلك الحين، مسرحاً لعدة حروب وتعزيزات عسكرية أجنبية ضخمة وكابوساً من التطرف والإرهاب وتراكمات خطيرة لأكثر الأسلحة تطوراً وعدواناً واستعراضات للقوة من قبل مختلف الجهات الفاعلة. وفي الواقع، عادت ثلاثة مفاهيم معيبة هي شراء الأمن من الآخرين، وتحقيق الأمن على حساب انعدام الأمن للبلدان المجاورة الأخرى، وتوطيد الهيمنة الإقليمية بعواقب وخيمة. بلغ الوجود العسكري للولايات المتحدة في المنطقة، الواقعة على بعد ٦٠٠ ٧ ميل من شواطئها، ذروته في الاغتيال الجبان الذي قام به الرئيس ترامب للجنرال قاسم سليماني، العدو الرئيسي لداعش. وليس مستغرباً أن تكون الولايات المتحدة هي البائعة الأولى للأسلحة لبعض بلدان المنطقة. ويعتمد النظام الإسرائيلي على المعونة العسكرية من الولايات المتحدة، فضلاً عن المؤسسة العسكرية العدوانية التي أنشأها والتي تشكل مصدراً مزمناً لانعدام الأمن في المنطقة وخارجها.

تدعم إيران تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها تراثاً مشتركا للبشرية ينبغي استخدامه حصراً للأغراض السلمية. ومن الواضح أن الاستخدام غير المسؤول لهذه التكنولوجيا من جهات فاعلة من الدول أو من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية، يشكل تهديدات خطيرة لأمن العالم واستقراره. ولم تبدأ الولايات المتحدة في عسكرة الفضاء الإلكتروني فحسب، بل بدأت أيضا في تنفيذ هجمات إلكترونية متعددة. كما شن النظام الإسرائيلي العديد من الهجمات الإلكترونية على إيران. وينبغي محاسبة البلدين. وفي هذا الصدد، نأمل أن يراعي

إنشاء الفريق العامل الجديد المفتوح العضوية والشامل للجميع المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها، استناداً إلى القرار ٧٥/٢٤٠ بولاية واضحة وتحت رعاية الأمم المتحدة، شواغل جميع الأعضاء. ويمكن تحقيق ذلك بتسوية المسائل المعلقة المرحلة من الفريق العامل السابق المفتوح العضوية، ووضع المزيد من المعايير والقواعد القانونية الدولية، وفي نهاية المطاف وضع صك ملزم قانوناً.

تؤكد إيران مجدداً المشروعية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. إن مؤتمر نزع السلاح هو هيئتنا التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح، وينبغي تعزيز دوره وولايته، لا سيما عن طريق كفالة استئناف عمله الموضوعي. والمشكلة الرئيسية بالنسبة لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، لا سيما مؤتمر نزع السلاح، هي الافتقار إلى الإرادة السياسية الحقيقية من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية والمدافعين عنها، لأنها غير راغبة في الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل للتصدي لجميع المسائل على قدم المساواة. ونشدد على الأهمية الحيوية للوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢) واستمرار صلاحيتها ونؤيد بقوة بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية بأسرع ما يمكن.

مما يؤسف له أن الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح قد أُخضعت لنهج مسيس. وبالإضافة إلى ذلك، لا يضر إدلاء الولايات المتحدة وإسرائيل بتصويت سلبي بشكل متكرر ومستمر في اللجنة الأولى بالممارسة الثمينة المتمثلة في اعتماد القرارات على أساس توافق الآراء في اللجنة فحسب، بل تثبتان أيضا نهجهما الخبيث إزاء نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، فإن تقارير الامتثال التعسفية الخاصة بالولايات المتحدة عن اتفاقات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح تقوّض سلطة الصكوك ذات الصلة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للإدلاء ببيان موجز بشأن المجموعات الموضوعية من ٥ إلى ٧ من المناقشة المواضيعية. وسيقدم وفد بلدي بيانات خطية كاملة بشأن كل مجموعة من تلك المجموعات لإدراجها في الخلاصة.

لا شك في أن عام ٢٠٢١ كان عاماً آخر مليئاً بالتحديات بالنسبة لآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. فقد أدت القيود المستمرة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا إلى تعطيل عمل المنتديات الحيوية. وتود المملكة المتحدة أن تغتنم هذه الفرصة لتسجل شكرها وتقديرها العميقين لعمل جميع شاغلي المناصب والأمانات ووحدات دعم التنفيذ والفنيين والمترجمين الشفويين وغيرهم على جهودهم الرائعة الرامية لمواصلة عملنا إلى أقصى حد ممكن في هذه الظروف الاستثنائية.

بيد أنه لا يمكن إلقاء اللوم فيما يتعلق بالفشل في إحراز تقدم في عملنا الحيوي داخل مؤتمر نزع السلاح على الجائحة. ومرة أخرى، رغم العمل الدؤوب الذي قامت به الرئاسات الست التي سعت إلى تقديم مقترحات خلاقة لدفع عملنا قدماً، فإن عدداً صغيراً من الدول منع المؤتمر مرة أخرى من اعتماد برنامج عمل. ونأسف لأن المؤتمر لم يتمكن من الموافقة على تغيير لغوي بسيط في نظامه الداخلي بغية جعله محايداً جنسانياً. ومما يثير القلق العميق كذلك أن طلبات خمس دول أعضاء للمشاركة في أعمال المؤتمر بصفة مراقب قد عُرقلت لأسباب سياسية ثنائية لا صلة لها بأعمال المؤتمر. وتستند شرعية المؤتمر إلى تمتعه بالشفافية أمام بقية أعضاء الأمم المتحدة، ونحث بقوة الدولتين المعنيتين على إعادة النظر في موقفهما بشأن هذه المسألة في دورة عام ٢٠٢٢. أما بالنسبة لهيئة نزع السلاح، فإن المملكة المتحدة تواصل دعم جهود أستراليا الرامية إلى إعادة الهيئة إلى العمل. لقد عُلّق عمل الهيئة لفترة طويلة جداً بسبب مسألة لا صلة لها بعملها.

أعربت المملكة المتحدة في عام ٢٠٢١ عن سرورها للانضمام إلى توافق الآراء بشأن تقريري الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (انظر A/75/816) وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في

سياق الأمن الدولي (انظر A/76/135). وأضاف التقريران المزيد من الفهم الإضافي القيم إلى إطار توافق الآراء، مع إظهار قيمة الحوار المؤسسي المنتظم بشأن هذا الموضوع. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكوميين، كما فعلت مع تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية، لإكمال ذلك العمل القيّم. وإذ نتطلع إلى الفريق العامل الجديد المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها، يجب أن نعطي أنفسنا أفضل فرصة ممكنة لإحراز تقدم. والحوار الموضوعي يكفل الاستماع إلى جميع الآراء ويمهد الطريق لإحراز تقدم حقيقي. ويجب أن يكون دائماً خطوتنا الأولى. ويظل هدفنا هو جمع الناس معاً.

تثير الحالة في عدة مناطق القلق. ويتفاقم عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وخارجه بسبب عدم امتثال إيران المنهجي لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ويجب على إيران التراجع عن جميع التدابير التي لا تتسق مع الاتفاق، وأن تعود إلى الامتثال الكامل دون تأخير.

نسبت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة ثماني هجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية إلى نظام الأسد. ونحث سورية على الوفاء بالتزاماتها. وإزاء هذه الخلفية، تواصل المملكة المتحدة تأييد إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات تتوصل إليها جميع بلدان المنطقة بحرية.

في آسيا، لا تزال المملكة المتحدة يساورها القلق إزاء عمليات الإطلاق المتكررة للقذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتدعو إلى نزع السلاح النووي من ذلك البلد بصورة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. ونظراً إلى احتمال حدوث أزمة نووية في جنوب آسيا، فإننا نشجع الهند وباكستان كذلك على الدخول في حوار.

في أوروبا، منطقتنا، قوّضت روسيا السلام والأمن من خلال نمط سلوكها العدواني والمزعزع للاستقرار ضد جيرانها، واستخدام العامل العصبي نوفيتشوك، ونشر نظام قذائف محظور بموجب معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. ونؤيد حوار الاستقرار الاستراتيجي الجاري بين الولايات المتحدة وروسيا لبدء حقبة جديدة من تحديد الأسلحة.

السيد فاشاناندا (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد تايلند البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق اليوم ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وبروني دار السلام، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

نود أن نتكلم عن موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لنا، وهو الأمن الإلكتروني. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ترتبط ارتباطاً جوهرياً بكل جانب من جوانب حياتنا. وبينما يستمر تأثيرها على الشؤون العالمية في النمو، فإن تهديدات الأمن الإلكتروني لا تشكل خطراً على السلام والأمن الدوليين فحسب، بل على البشرية. وكما رأينا أثناء وقت الجائحة، من المهم حماية بنيتنا التحتية الحيوية وبنيتنا التحتية للمعلومات، خاصة مرافق الرعاية الصحية، من النشاط الإلكتروني الخبيث. لذلك، يتعين علينا أن نولي اهتماماً عاجلاً لكفالة تمتع الجميع بفوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأمان وإنصاف. ونعتقد أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي يكمل أحدهما الآخر ويتيحان منصات أساسية لتعزيز التعاون والمشاركة في مجال الأمن الإلكتروني. وترحب تايلند على وجه الخصوص باعتماد تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية (انظر A/75/816) بتوافق الآراء، الذي يقدم المزيد من التفاصيل بشأن المعايير الطوعية غير الملزمة لسلوك الدول المسؤول.

نلتزم التزاماً تاماً بتلك المعايير ونعتقد أن تقديم المساعدة من خلال بناء القدرات أمر أساسي لتمكين الدول ذات المستويات المختلفة من القدرات من التمسك بها بشكل فعال. ولذلك، تحث تايلند البلدان القادرة على توفير بناء القدرات بطريقة شفافة على أن تفعل ذلك. ومع ذلك، ومع استمرار تباين الآراء، فإن أفضل نهج هو النهج المرن، بهدف صياغة تفاهم متبادل وتمهيد الطريق إلى الأمام للفريق العامل الجديد

المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها. وستقدم تايلند دعمها الكامل للفريق العامل المفتوح العضوية، الذي من المقرر أن يعقد اجتماعه الموضوعي الأول في كانون الأول/ديسمبر.

نشدد على أهمية تعزيز التعاون المتعدد الأطراف لمواكبة المشهد الأمني سريع التطور، بما في ذلك التطورات في الفضاء الإلكتروني. ونعتقد أن تدابير بناء الثقة تشكل أدوات حاسمة لتعزيز الثقة ومنع نشوب النزاعات. وستواصل تايلند، من جانبها، العمل مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لوضع مثل هذه التدابير على الصعيد الإقليمي وتشجيع ذلك على نطاق عالمي. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ونشجع التآزر بين الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مسألتي عدم الانتشار ونزع السلاح، ونؤيد تنشيط مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح.

نود كذلك التأكيد على أهمية المشاركة المتساوية للمرأة في آلية نزع السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، تقر تايلند بالدور المهم الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في بناء الثقة والتعاون. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل الرابطة التمسك بنظام إقليمي قائم على القواعد وتعزيز المشاركة داخل المنطقة ومع شركائها الخارجيين. ونؤكد مجدداً دعمنا لمراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح، فضلاً عن العمل الابتكاري لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

في الختام، لا تزال تايلند مؤيدة لخطة الأمين العام لنزع السلاح، التي تتيح توجيهاً مفيداً بشأن تعزيز نزع السلاح، بما في ذلك التركيز على الشراكات الفعالة. من الأهمية بمكان أن ننظر إلى قضايا نزع السلاح بطريقة كلية شاملة وأن نعطي الأولوية للمسؤولية المشتركة باعتبارها مسألة ملحة إلحاحاً شديداً.

السيد غالا لوبيس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): نؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تؤكد كوبا مجدداً التزامها بنزع السلاح العام الكامل، ولا سيما نزع السلاح النووي. ونعلق أهمية كبيرة على المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا المجال، بما في ذلك إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تسحب تحفظاتها وإعلاناتها التفسيرية المتعلقة بالمعاهدات المنشئة لهذه المناطق. والولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصدق على البروتوكولين الملحقين بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا) أو البروتوكولين الأول والثاني لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)، والتي تحتفظ بإعلانات تفسيرية بشأن البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو).

نؤيد أيضاً اعتماد تدابير أخرى لنزع السلاح والأمن الدولي. ونحن بحاجة إلى صكوك ملزمة قانوناً تحظر عسكرة الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني، فضلاً عن اتفاقات تحظر الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل وتنظم الأسلحة ذاتية التشغيل جزئياً والهجمات العسكرية بالطائرات المسيرة، بغية تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتوفير ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ومن الأهمية بمكان أن نحافظ على تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي لمفاوضات نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

ينبغي أن نستأنف المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح شريطة ألا تكون هذه المفاوضات مسيسة وأن تستند إلى احترام أساليب عمل المؤتمر ونظامه الداخلي. وينبغي الاتفاق على برنامج عمل شامل ومتوازن دون مزيد من التأخير. وسنعمل على تحقيق هذه الغاية أثناء رئاستنا للمؤتمر في آذار/مارس ٢٠٢٢. ونشجع هيئة نزع السلاح على تقديم توصيات موضوعية بشأن بنود جدول أعمالها، ولا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

نود أن نعرب عن التزامنا بالفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة ٢٠٢١-

٢٠٢٥. ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الاستراتيجية الإلكترونية للولايات المتحدة، التي سمحت منذ عام ٢٠١٨ باستخدام الأسلحة والعمليات الإلكترونية الهجومية، بما في ذلك إمكانية شن هجمات إلكترونية وقائية، لردع خصومها. ونرفض فكرة استخدام القوة كرد مشروع على هجوم إلكتروني، فضلاً عن الاستخدام العدائي للاتصالات السلكية واللاسلكية بغرض تقويض النظام القانوني والسياسي للدول بشكل معلن أو سري أو ارتكاب أعمال إرهابية أو التحريض عليها. وندين استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة والمنصات الرقمية الأخرى للترويج لمعلومات كاذبة عن الحياة في كوبا، أو لزعزعة استقرارها أو تشويه سمعتها، أو لتبرير سياسة تقوم على تغيير النظام، وهي استراتيجية وردت في كتيبات الحرب غير التقليدية التي تخصص لها حكومة الولايات المتحدة ملايين الدولارات. ونرفض فرقة العمل المعنية بالإنترنت في كوبا، التي تنتهك المعايير الدولية المتفق عليها في هذا المجال.

نطالب بالإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي يحد من وصول الشعب الكوبي إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها والتمتع بها من أجل تحقيق رفاهه.

لنظهر رغبة حقيقية في إنقاذ الأجيال الحالية والمقبلة من آفة الحرب.

السيدة هيل (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): جميعنا نستفيد من وجود فضاء إلكتروني مفتوح وآمن ومستقر وميسَّر وسلمي. وإلى جانب الفوائد العديدة التي نتمتع بها، تقع على عاتقنا أيضا مسؤولية العمل معاً لإدارة تحديات الأمن الدولي المعقدة في ميدان الفضاء الإلكتروني. وأستراليا ملتزمة بالوفاء بدورها في مواجهة هذه التحديات. ويسرنا أن أسهمنا في التقريرين التوافقيين الصادرين مؤخرا عن كل من فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠٢١ المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي (انظر A/76/135) والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي لعام ٢٠٢١ (انظر A/75/816). واستناداً إلى التقارير السابقة المعتمدة بتوافق الآراء، تؤكد هذه النتائج مجدداً بشكل تراكمي إطار السلوك المسؤول للدول بركائزه الأربع المتعاضدة أي القانون الدولي، والمعايير الطوعية غير الملزمة، وتدابير بناء الثقة، وبناء القدرات المنسق.

ترحب أستراليا بمشروع القرار المشترك الذي قدمته الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ويسلم مشروع القرار بتقارير العمليتين الإلكترونيتين اللتين اختتمتا مؤخراً ويدعو الدول إلى الاسترشاد بتوصياتهما. إنه يمثل خطوة جديدة نحو إحراز تقدم في المناقشات التي تعزز السلام والأمن الدوليين في الفضاء الإلكتروني تحت رعاية اللجنة الأولى، إذ إن توافق الآراء يقوم على توافق الآراء. وعلى وجه الخصوص، يمثل تقرير فريق الخبراء الحكوميين خطوة مهمة إلى الأمام، إذ يتيح الوضوح بشأن ما يبدو عليه سلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني ويقدم إرشاداً عملياً متعمقاً لجميع الدول لدعمها في تنفيذ التزاماتها الدولية.

تواصل الدول الأعضاء تسليط الضوء على أهمية عقد اجتماعات مؤسسية منتظمة تحت رعاية الأمم المتحدة تكون شفافة وديمقراطية وتوافقية وشاملة للجميع. وأستراليا واثقة من أن الاقتراح الداعي إلى وضع برنامج عمل للارتقاء بسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي ينطوي على احتمال أن يصبح الآلية العملية المنحى التي نحتاج إليها لكفالة فهم جميع البلدان لالتزاماتها وتعهداتها الدولية وامتلاكها القدرة والأدوات اللازمة لتنفيذها. وسيتيح البرنامج منتدى دائماً للعمل العملي والمناقشة المستمرة بشأن المسائل الإلكترونية. ونأمل أن تشارك جميع البلدان وأصحاب المصلحة المهتمين في صياغة برنامج عمل يخدمنا جميعاً. وتقترب بسرعة الدورة الأولى للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥. وتحث أستراليا جميع البلدان على العمل من أجل الحفاظ على المكاسب التي حققها الفريق العامل المفتوح العضوية وأفرقة الخبراء الحكوميين السابقة ونحن نشرع في إنشاء فريق عامل جديد نأمل أن

يعمق فهمنا لكيفية تطبيق القانون الدولي والمعايير المتفق عليها لسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني.

يبين التقدم المحرز في بناء فهم مشترك في سياق الفضاء الإلكتروني أن النظام المتعدد الأطراف يمكن أن يحرز تقدماً في معالجة مسائل مثل التكنولوجيا الناشئة. وفي هذا السياق، ترحب أستراليا بالتقدم المحرز في المناقشات بشأن منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل. ويواصل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل توضيح مجالات الاتفاق الواسعة وتضييق مجالات الاختلافات الرئيسية. ونتطلع إلى استمرار تبادل الآراء ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن العملية يمكن أن تحقق نتائج موضوعية وهادفة.

أخيراً، تقدم أستراليا هذا العام مرة أخرى مشروع مقرر تقني بشأن هيئة نزع السلاح لتحديد مواعيد الاجتماعات والترتيبات لدورة تنظيمية في عام ٢٠٢٢. ونحث جميع الأعضاء على تأييد مشروع المقرر حتى نتمكن من العمل من أجل عقد دورة مثمرة وموضوعية لهيئة نزع السلاح في عام ٢٠٢٢.

السيد كيلي (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا البيان الذي أُدلي به في وقت سابق اليوم باسم الاتحاد الأوروبي.

تمثل اللجنة الأولى عنصراً مهماً في آلية نزع السلاح وتساعد على وضع جدول الأعمال لتحقيق التقدم في المستقبل بشأن المسائل الرئيسية. ونرحب بالتحسينات التي أُدخلت على أساليب عملها، لكن يساورنا القلق إزاء حقيقة أن سير الأعمال كثيراً ما يتسم بتباينات كبيرة ومسائل إجرائية يمكن أن تحد من الوقت المتاح لمعالجة المسائل الموضوعية.

ينبغي لنا كذلك العمل على زيادة تنوع الآراء في منتديات نزع السلاح. ويجب أن تصبح المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والرجال في جميع مفاصل آلية نزع السلاح هي القاعدة. ونعلم أن تنوع الآراء يؤدي إلى سياسات أكثر كفاءة وفعالية. ويجب أن يكون إدماج الاعتبارات الخاصة بنزع السلاح في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية عليا. وهذه أيضاً أول دورة استعراض كاملة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تدمج المنظورات الجنسانية في كافة جوانب المعاهدة، وستواصل أيرلندا الدفاع عن تنوع الآراء في الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. ونحن فخورون بالمشاركة في رئاسة مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين في جنيف، وسنواصل العمل على إدماج المنظورات الجنسانية والنهج المراعية للمنظور الجنساني في جميع مجالات نزع السلاح.

تواصل أيرلندا أيضاً الدفاع عن المشاركة الواسعة النطاق لأعضاء المجتمع المدني في جميع مناحي نزع السلاح. فمعارفهم وخبراتهم أساسية لكفالة بقاء آلية نزع السلاح متصلة بالمسائل الناشئة. ويجب أن تكون الشمولية في صدارة نهجنا إزاء آلية نزع السلاح. وتشجع أيرلندا بقوة على اتباع نهج استباقي لتعزيز مشاركة الشباب في نزع السلاح، كما اتضح في مناسبة عُقدت إبان رئاستنا لمجلس الأمن في أيلول/سبتمبر للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد سررنا بتلقي إحاطة من أحد أعضاء فريق شباب منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

من خلال التفاوض بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أظهر مؤتمر نزع السلاح قدرته على التفاوض بشأن صكوك متعددة الأطراف لنزع السلاح. ويجب أن يقوم بذلك مرة أخرى. ومن غير المقبول أن يخفق مؤتمر نزع السلاح في إحراز تقدم بشأن أي عمل موضوعي أو حتى الاتفاق على برنامج عمل لأكثر من ٢٠ عاما. وهذا الركود يقوض مصداقيته كما أنه ليس مستداما. ويجب كذلك استئناف عمل هيئة نزع السلاح على وجه السرعة. لقد شعرنا بخيبة أمل عميقة لأن الهيئة لم تتمكن مرة أخرى من إجراء مداولات موضوعية رسمية هذا العام. ويجب أن نضاعف جهودنا لكفالة تنشيطها أيضاً.

تعترف أيرلندا بالإسهام القيّم لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في عملنا من خلال بحوثه بشأن نزع السلاح والأمن الدولي

على مدى العقود الأربعة الماضية. ونؤكد مجدداً ضرورة تزويده بأساس مالي أكثر استقراراً واستدامة. والتمويل المستدام أمر بالغ الأهمية لتحقيق فعالية أداء آلية نزع السلاح. ونشدد على ضرورة أن تسدد جميع الدول اشتراكاتها المقررة، بالكامل وفي الوقت المحدد.

أكدت الهجمات الإلكترونية المستنكَرة على المرافق الطبية ومرافق الرعاية الصحية وغيرها من البنى التحتية الحيوية طوال فترة الجائحة اعتمادنا المتزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسلطت الضوء كذلك على ضرورة بناء المرونة الإلكترونية. فالأنشطة الإلكترونية الخبيثة تعرض الأرواح للخطر، وتقوض الثقة، وتزعزع استقرار المجتمعات، وتزيد من خطر نشوب النزاعات. والأمم المتحدة هي المنتدى البارز للتصدي لهذا التحدي العالمي. ونرحب بالمناقشات المستمرة بشأن الفضاء الإلكتروني في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وسنواصل العمل لكفالة فضاء إلكتروني عالمي مفتوح وحر وآمن.

ما زلنا مصممين على اعتقادنا بأن نزع السلاح محرك رئيسي للسلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ولا يمكن لآلية نزع السلاح ومختلف صكوكها أن تؤدي أداء فعالاً بدون استعداد الدول الأعضاء للحلول التوافقية والمشاركة بصورة بناءة. ومن شأن وجود آلية لنزع السلاح تعمل بكامل طاقتها أن يقربنا من تحقيق مستقبل سلمي وأكثر أمانا.

السيد ليتي نوفايس (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أدت الجائحة إلى تعاظم الدور الأساسي الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الحياة البشرية المعاصرة. وفي سياق تقييد الحركة والتباعد الاجتماعي، كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورية لمنع انهيار مجتمعاتنا مع كفالة الحد الأدنى من أداء الاقتصادات ونظم الرعاية الصحية وشبكات التثقيف. والبرازيل بلد نام يفهم ظهور تكنولوجيا جديدة بوصفه فرصة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي. ومع ذلك، فإننا لا نغض الطرف عن الاستخدامات الضارة المحتملة لها. ويجبرنا التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحديث مفهوم التهديدات، وتطوير أنماط جديدة من السلوك المسؤول للدول، وتكييف الأطر المعيارية القائمة مع هذا الواقع الجديد بغية التغلب على تحديات اليوم والحد من نشوب النزاعات.

ما فتئت الجمعية العامة تناقش مسائل الأمن الإلكتروني في سياق الأمن الدولي منذ ما يزيد قليلاً عن عقدين من الزمن. وأثناء ذلك الوقت، شهدنا اعتماد أربعة تقارير توافقية أعدتها أفرقة الخبراء الحكوميين، اثنان منها برئاسة خبيرين برازيليين، وتقرير توافقي أيضا للفريق العامل المفتوح العضوية (انظر A/75/816). وتشكل هذه الوثائق مجتمعة مكتسبات ومجموعة مشتركة من التفاهمات والمعايير والقواعد والمبادئ الطوعية غير الملزمة التي ساعدت على توجيه استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن أكبر إسهامات هذه المكتسبات في صون السلام والأمن الدوليين تأكيد أن القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ينطبق على الفضاء الإلكتروني. ومن خلال إسهامنا الوطني الطوعي في الخلاصة الرسمية التي أصدرها أحدث فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بالسلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، أكدنا مجدداً اعتقاد البرازيل الراسخ بأنه يجب على الدول عند استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني.

إن تقديم مشروع قرار مشترك بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثناء الدورة الحالية للجنة الأولى، بعد سنوات من الاستقطاب، دليل على أنه يمكننا بالإرادة السياسية التغلب على الاختلافات الظاهرة والعمل سوياً من أجل الصالح العام. وتفخر البرازيل بأنها من مقدمي مشروع القرار A/C.1/76/L.13، الذي نأمل أن يُعتمد بتوافق الآراء. وبالمثل، نتطلع إلى بدء عمل الفريق العامل الجديد المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، الذي ينبغي أن

يستند إلى المكتسبات القائمة وأن يؤدي إلى نتائج ملموسة على أساس أساليب عمل شفافة ومتوازنة.

من ناحية أخرى، أود أن أسترعي الانتباه إلى مشروع القرار الذي قدمته البرازيل والأرجنتين في الأسبوع الماضي، المعنون "الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها". وتصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثون لإنشاء الوكالة. وفي العقود الثلاثة المنصرمة، أثبتت الوكالة أنها نموذج مبتكر وناجح جدا لتنفيذ الضمانات النووية، وهي معلم بارز للنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار ومثال بالنسبة للعالم لصك وُضع لبناء الثقة والتحقق من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. والغرض من مشروع القرار ليس إحياء ذكرى هذا المعلم المهم في تاريخ الوكالة فحسب، بل أيضا تسليط الضوء على الخبرة والدروس المستفادة من عملية إنشاء الوكالة وتشغيلها ونموذج التحقق الذي تقوم عليه.

في عام ١٩٩٤، وقعت البرازيل والأرجنتين والوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها والوكالة الدولية للطاقة الذرية ما أصبح يعرف بالاتفاق الرباعي، الذي كفل إجراء الرصد المادي للأنشطة النووية في كل من البرازيل والأرجنتين، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بواسطة كلتي الوكالتين. واستناداً إلى مبدأ الجيران يراقبون الجيران، يدعم ترتيب التحقق المركزُ المستقل للوكالة البرازيلية – الأرجنتينية، وقدراتها التقنية المتقدمة، وموظفيها المؤهلين تأهيلاً عالياً. وتجري عمليات التفتيش التي يقوم بها بشكل مشترك مع نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونثق بأن الوكالة ستظل قصة نجاح ومصدراً للإلهام والممارسات الجيدة في ميدان عدم الانتشار، مما يسهم في تحقيق الهدف الأكبر المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد دفالي (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تمثل العسكرة المفرطة للمناطق التي مزقتها الحروب والنزاعات تهديداً رئيسياً للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي هذا الصدد، أود أن ألفت انتباه اللجنة إلى الحالة الراهنة في منطقة البحر الأسود، التي تعرضت بوجه خاص لموجة مهددة من العسكرة، في انتهاك صارخ لجميع القواعد والمعايير الدولية. واستخدمت روسيا، منذ بدء عدوانها العسكري على جورجيا وأوكرانيا، مزيجاً من الأدوات العسكرية والسياسية للإخلال بسيادة جيرانها. إن حشد روسيا العسكري الضخم مؤخراً في أوكرانيا وحولها، والأنشطة المزعزعة للاستقرار في البحر الأسود، وزيادة الوجود العسكري في جنوب القوقاز تقوّض إلى حد كبير أمن منطقة البحر الأسود الأوسع نطاقاً وتنطوي على آثار عالمية خطيرة.

تدرك اللجنة جيداً أن المنطقتين اللتين تحتلهما روسيا من جورجيا، أي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، ظلتا لأكثر من عقد من الزمان عرضة للعسكرة المستمرة. والقاعدتان العسكريتان الروسيتان الكاملتان في هاتين المنطقتين، وقوامهما أكثر من ١٠ ٠٠٠ جندي، مدججتان بالسلاح ومجهزتان بمعدات عسكرية هجومية حديثة ومتطورة. وتتحرك السفن العسكرية وطائرات الاستطلاع الروسية باستمرار بالقرب من الجزء الأعلى من المياه الإقليمية لجورجيا، وكثيراً ما تنتهك الطائرات المسيرة الروسية وطائرات الهليكوبتر العسكرية المجال الجوي الخاضع لسيطرة الحكومة الجورجية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تسمح روسيا لأي آليات مراقبة دولية بدخول المنطقتين المحتلتين من جورجيا، مما يزيد من الإخلال بالبيئة الأمنية الإقليمية، نظراً لعدم وجود تحقق دولي من العمليات والأنشطة غير القانونية في الميدان. وعلاوة على ذلك، شنت روسيا، كجزء من تكتيكاتها العدوانية الهجينة ضد جورجيا، هجمات إلكترونية واسعة على المؤسسات العامة والخاصة في جورجيا، وهي مسألة نوقشت في مجلس الأمن وغيره من المحافل، بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ينتهك الاحتلال المستمر والعسكرة المفرطة والتدريبات العسكرية المنتظمة في المنطقتين المحتلتين من جورجيا القواعد الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، فضلاً عن التزامات روسيا بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وهي

ليست سوى نمط مستمر من الضم الزاحف للأراضي الجورجية. والحكم الصادر مؤخرا عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يحدد بوضوح مسؤولية روسيا القانونية عن انتهاك القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان أثناء حرب آب/أغسطس ٢٠٠٨ وفي فترة احتلالها المستمر للمنطقتين الجورجيتين. وحكم المحكمة شهادة لا لبس فيها على احتلال الاتحاد الروسي غير المشروع لأراضي جورجيا المعترف بها دولياً.

إن استمرار الاحتلال والعسكرة المفرطة والسلوك المتهور في الأراضي المحتلة من جورجيا وأوكرانيا لا يقتصر على حدود منطقتنا، بل ينطوي على آثار أوسع نطاقاً على الأمن العالمي. ولذلك، نعتقد أنه يمثل تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي ينبغي التصدي له برد استراتيجي حازم ومتسق ومشاركة دولية معززة.

السيدة فيتري (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق اليوم ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وبروني دار السلام، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وستتاح النسخة الكاملة من بياننا على الإنترنت.

اسمحوا لي أن أسلط الضوء على مواقفنا الوطنية. أولاً، نعتقد أن من الضروري اتباع المعايير والمبادئ والقواعد والأطر الملزمة قانوناً في الفضاء إلكتروني. وبينما عاد التقدم المحرز في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفرص هائلة، فإن التهديدات والمخاطر الناشئة في الفضاء الإلكتروني آخذة كذلك في الازدياد، بسبب إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسلوك غير المسؤول للجهات الفاعلة الدول ومن غير الدول. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون للهجمات الإلكترونية التي تستهدف البنية التحتية الحيوية عواقب إنسانية. وتواصل إندونيسيا الدعوة إلى التعاون المتبادل وأفضل الممارسات وبناء القدرات للمساعدة في تمكين إطار معياري فعال بشأن الأمن الإلكتروني يمكن اعتماده في نهاية المطاف على الصعيد العالمي حيث نشارك في جميع المنتديات المعنية بهذه المسألة. ونرحب بالوثيقتين النهائيتين للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، ونأمل أن تعزز كل منهما الأخرى بينما نشرع في النسخة المقبلة منه، ولا سيما الدورة المقبلة للفريق العامل الجديد المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها.

تدعم إندونيسيا كذلك إيجاد فضاء إلكتروني إقليمي سلمي وآمن ومرن يمكّن التقدم الاقتصادي ويعزز الاتصال الإلكتروني الإقليمي من أجل تحقيق مستويات معيشية أفضل للجميع. وفي هذا الصدد، تسلم إندونيسيا بالتعاون والتنسيق المستمرين بين الدول الأعضاء في الرابطة وشركائها ضمن أطرها الإقليمية في تعزيز تدابير بناء الثقة وبناء القدرات وتنفيذ المعايير الطوعية وغير الملزمة.

ثانياً، يجب أن نواصل دعم الجهود الإقليمية الرامية لنزع السلاح بوصفها أحد العناصر الأساسية للهيكل العالمي لنزع السلاح. ولا تزال إندونيسيا ملتزمة بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك). وسنواصل، إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى في الرابطة، مشاوراتنا الجارية مع الدول الحائزة للأسلحة النووية وسنضاعف جهودنا الرامية لحل المسائل المعلقة. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على التوقيع والتصديق على بروتوكول المعاهدة على وجه السرعة.

يساور إندونيسيا القلق إزاء زيادة وجود الأصول المستخدمة في استعراضات القوة في منطقتنا، ولا سيما الأصول التابعة للشراكة الأمنية الثلاثية المعززة المسماة شراكة "أوكوس" (AUKUS)، بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وندعو شركاءنا في الرابطة إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يتعارض مع أهداف معاهدة الصداقة والتعاون، وميثاق الرابطة، وميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن روح وهدف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

من الضروري كذلك تحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية. وينبغي

لجميع الأطراف أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس، وأن تعمل على تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية، وأن تنفذ التزاماتها الشاملة بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وهدفنا هو السلام الدائم والاستقرار والازدهار في المنطقة وخارجها.

ثالثاً، من الضروري العمل من أجل استمرار آلية نزع السلاح، وبالتالي كفالة ألا تعيقها المسائل غير الموضوعية. ولا تزال إندونيسيا يساورها القلق إزاء الفشل في عقد دورة موضوعية لهيئة نزع السلاح لمدة ثلاث سنوات متتالية. وقد أدت مسألة غير موضوعية إلى تآكل آلية نزع السلاح إلى حد كبير. وينبغي لجميع الدول أن تضاعف جهودها لكفالة أن تتمكن الهيئة من عقد دورة موضوعية. وتشدد إندونيسيا كذلك على انعدام حسن النية والإرادة السياسية والثقة فيما بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح. وندعو الدول الأعضاء إلى بذل جهد أكبر في هذا الصدد. ونحث مؤتمر نزع السلاح على الاتفاق فوراً على برنامج عمل، وهو أمر حيوي لتيسير عمله الموضوعي. ندعو جميع الدول أيضا إلى العمل بشكل جماعي لتعزيز المنظورات الجنسانية في نزع السلاح، مما سيساعد على تحسين أداء هيكلنا لنزع السلاح.

تود إندونيسيا أيضاً أن تنوه بالدور الأساسي الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في مساعدة الدول الأعضاء. وسنواصل دعم عمله.

في هذا العام، قدمت إندونيسيا، مع شركائها، مشروع قرار بشأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة. ونعوّل على دعم أعضاء اللجنة الأولى في هذا الصدد.

السيد لي سوي (الصين) (*تكلم بالصينية*): ستقدم الصين بيانات خطية بشأن المجموعتين المواضيعيتين "تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي" و"آلية نزع السلاح".

نود أن نشدّد على النقاط التالية. أولاً، ينبغي أن نحمي حق جميع الدول في الاستخدامات السلمية للعلم والتكنولوجيا، فضلاً عن تعزيز الأمن العالمي والتنمية المشتركة. ويشهد العالم اليوم موجة جديدة من التقدم الثوري في العلوم والتكنولوجي، مما يؤدي إلى التطور السريع للتكنولوجيا الناشئة. والمسائل المتعلقة بكيفية إيجاد توازن أفضل بين التنمية المستدامة والأمن وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية وكيفية كفالة الحق المشروع لجميع الدول في الاستخدامات السلمية للعلم والتكنولوجيا من أجل رفاه البشرية تشكل تحديا مشتركا للمجتمع الدولي.

تؤيد الصين الدور الرئيسي للأمم المتحدة في إجراء مناقشات شفافة وشاملة للجميع تُراعى فيها آراء جميع الدول الأعضاء مراعاة كاملة، ولا سيما البلدان النامية، واستكشاف الحلول التي تخدم المصالح المشتركة للمجتمع الدولي بأسره. وفي هذا السياق، قدمت الصين مشروع قرار إلى اللجنة الأولى بعنوان "تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي". ويشدد المشروع مجدداً على توافق الآراء الدولي بشأن عدم الانتشار، ويسلط الضوء على أهمية حماية الحقوق المشروعة لجميع الدول في الاستخدامات السلمية، ويحث جميع الدول الأعضاء على القيام، دون الإخلال بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار، باتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية. ونعتقد أنه سيفضي إلى تنفيذ أكثر شمولاً وتوازناً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسيساعد كذلك على تعزيز الاستخدام السلمي للعلم والتكنولوجيا والتعاون الدولي في شتى مجالات وتعزيز الحوار بين أعضاء مجموعة موردي المواد النووية، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ومجموعة أستراليا، وترتيب فاسنار، والبلدان الأخرى. وأجرت الصين مشاورات واسعة مع جميع الدول بشأن مشروع القرار وراعت آراءها واقتراحاتها مراعاة كاملة. ونأمل أن تدعم دول أخرى النص وتشارك في تقديمه.

ثانياً، ينبغي لنا الارتقاء بشكل مشترك بالحوكمة العالمية ووضع القواعد الدولية من أجل فضاء إلكتروني سلمي وآمن. لقد أصبحت المخاطر والتحديات المحيطة بالأمن الإلكتروني بارزة على نحو متزايد. ولا يزال عدد صغير من البلدان ينتهج استراتيجية ردع مع إدخال التحالفات العسكرية والانقسامات الأيديولوجية في الفضاء الإلكتروني.

ولا تزال دولة واحدة على وجه الخصوص تسيء استخدام مفهوم الأمن القومي من أجل القضاء على الشركات الأجنبية الرائدة وتفتيت سلسلة الإمداد العالمية، مما يخلق عقبات أمام التنمية والتعاون الرقميين على الصعيد العالمي. ونعتقد أنه ينبغي لجميع المعنيين أن يظلوا ملتزمين التزاماً راسخاً بالحفاظ على السلام والأمن ومعارضين لأي سباق تسلح في الفضاء الإلكتروني. وينبغي لجميع الدول أن تكون قادرة على جني فائدة متساوية من فرص التنمية الرقمية.

المهمة التي تواجهنا الآن هي صياغة قواعد ومعايير مقبولة لجميع الدول والأطراف. ولا تزال الصين تدعو باستمرار إلى الحوار والتعاون في مجال الفضاء الإلكتروني. وقد اقترحنا مبادرة عالمية بشأن أمن البيانات وأطلقنا مع جامعة الدول العربية ضمن مبادرة التعاون بين الصين وجامعة الدول العربية بشأن أمن البيانات. وشاركنا مشاركة بناءة في عمليات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، ونحن على استعداد للعمل مع جميع الأطراف بشأن وثيقة ختامية للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، في محاولة لإنشاء نظام جديد للحوكمة الرقمية يعكس إرادة ومصالح غالبية الدول.

ثالثاً، يجب أن نحافظ على سلطة آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما في ذلك اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، وكفالة اضطلاعها بدورها الحيوي. ويمر المشهد الأمني الدولي بتغيرات معقدة وعميقة، وتتعرض عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف لهجوم مزدوج جراء مرض فيروس كورونا والمسائل السياسية. ويجب أن يتمسك المجتمع الدولي بقوة بتعددية الأطراف الحقيقية، وأن يرفض التحيزات السياسية، وأن يعزز الثقة السياسية المتبادلة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي اعتماد نهج ومنهجيات مبتكرة لضخ زخم جديد في آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

دعا السيد وانغ يي، مستشار الدولة ووزير خارجية الصين، أثناء مخاطبته لمؤتمر نزع السلاح في حزيران/يونيه عن طريق بيان مسجل مسبقاً بالفيديو، جميع البلدان إلى الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي، والتقيد الكامل بالمعاهدات الدولية لتحديد الأسلحة، والمساعدة في حل مسائل عدم الانتشار بالوسائل السياسية والدبلوماسية، وتحسين الحوكمة الأمنية في الميادين الناشئة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو اللجنة الآن إلى مشاهدة بيان مسجل مسبقا لممثلة الهند.

عُرِض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في غرفة الاجتماعات.

السيدة سونغ دا هي (جمهورية كوريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يركز أحد جوانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على كيفية دمج الفضاء الافتراضي والحيز المادي من حولنا.

ومنذ بداية جائحة مرض فيروس كورونا، أصبح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمراً محورياً في حياتنا اليومية. وإزاء هذه الخلفية، أدى سلوك بعض الجهات الفاعلة التابعة للدول وغير التابعة لها في الفضاء الإلكتروني إلى تعقيد المشهد الأمني الدولي. وتعتقد جمهورية كوريا أن التعاون الدولي أمر ضروري لتحقيق الهدف المتمثل في كفالة وجود فضاء إلكتروني مفتوح وآمن ومستقر وسلمي ويمكن الوصول إليه. وفي هذا الصدد، رحبنا بالاستنتاجات الناجحة للفريق العامل الأول المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وفريق الخبراء الحكوميين السادس المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي واعتماد تقريريهما بتوافق الآراء (انظر A/75/816 و A/76/135). وسيواصل وفد بلدي المشاركة بنشاط في الفريق العامل المفتوح العضوية، ويتطلع إلى البِناء على التقدم الذي أحرزته الأفرقة السابقة بشكل بنّاء.

ثانياً، نعتقد أنه من المحتم على كل دولة، نظراً إلى الثغرات القائمة في تفسير الدول فيما يتعلق بالفضاء الإلكتروني، أن تتمسك

بإخلاص بالمعايير الطوعية غير الملزمة التي اتفقت عليها الدول الأعضاء عن طريق التقارير القائمة على توافق الآراء الصادرة عن فريق الخبراء الحكوميين والفريق العامل المفتوح العضوية. وعلى وجه الخصوص، نعتقد أن مبدأ العناية الواجبة قد أدى دوراً حاسماً في كفالة وجود فضاء إلكتروني مفتوح وآمن، وندعو الدول الأعضاء إلى التعاون في توضيح المعايير ذات الصلة وتجسيدها.

ثالثاً، نود أن نشدد على أهمية تدابير بناء الثقة بين الدول وبناء قدرات الدول النامية. ومن الصعب تصور التهديدات في الفضاء الإلكتروني والتصدي لها في الوقت المناسب وبصورة دقيقة. وبدون اتخاذ تدابير مناسبة لبناء الثقة، يمكن أن يؤدي سوء الفهم وسوء التقدير إلى مخاطر كبيرة للنزاع بين الدول. وعلاوة على ذلك، وبدون بناء القدرات الكافي، يمكن للدول التي تفتقر إلى القدرات المتصلة بالفضاء إلكتروني أن تصبح ملاذات للجهات الفاعلة الشريرة. ومراعاة لذلك، نشارك بنشاط في الجهود المبذولة في هذا المجال، بما في ذلك من خلال رئاستنا المشتركة للاجتماع فيما بين الدورات الذي يعقده المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن أمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها.

رابعاً، تؤكد جمهورية كوريا مجدداً التزامها بالإسهام في جهود المجتمع الدولي فيما يتعلق بالفضاء الإلكتروني، من خلال المداولات ضمن الفريق العامل المفتوح العضوية ومن خلال رعايتها لبرنامج العمل بشأن الارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني ومشاركتها فيه.

من المهم أكثر من أي وقت مضى كفالة مواصلة مؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة التفاوضية الوحيدة بشأن نزع السلاح في الأمم المتحدة، خدمة الأعضاء. ورغم أننا لم نتمكن من الاتفاق على برنامج عمل، فمن الجدير بالثناء أننا تمكنا من مواصلة تقييم مناقشاتنا المواضيعية بشأن بنود جدول الأعمال السبعة والمسائل الأخرى ذات الصلة على مدى الأشهر التسعة الماضية. وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى اعتماد برنامج عمل لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٢١، يواصل وفد بلدي تأييد صيغة ستة زائد اثنين التي اعتمدها رؤساء المؤتمر الستة لهذا العام. وسيكون احتمال نجاحها واضحاً بسهولة إذا تمكن مؤتمر نزع السلاح من إحراز تقدم في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع النظر في مبادرات خارج نطاق المؤتمر، مثل مبادرة ستوكهولم لنزع السلاح النووي وحملة نزع السلاح النووي. وتقف جمهورية كوريا على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء الملتزمة بالمضي قدماً في مسائل نزع السلاح وتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح.

مما يؤسف له أن هيئة نزع السلاح، وهي الهيئة التداولية المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح المعنية بتقديم توصيات إلى الجمعية العامة، لم تتمكن من عقد دورة موضوعية على مدى السنوات الثلاث الماضية. ولا تزال جمهورية كوريا ملتزمة بالعمل عن كثب مع جميع الدول الأعضاء من أجل كفالة أن تستأنف الهيئة عملها.

يؤمن وفد بلدي بقوة بأن التواصل مع جيل الشباب يمكن أن يؤدي إلى إسهامات قيمة في العمل الرامي إلى إحياء آلية نزع السلاح. وفي هذا الصدد، لا تزال حكومة جمهورية كوريا تدافع بفخر عن مختلف مبادرات توعية الشباب وتمكينهم في ميدان نزع السلاح وتدعمها. وفي عام ٢٠٢١، تبرعت جمهورية كوريا ببليون دولار إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وشركاء آخرين لزيادة تعزيز مبادرات وأنشطة نزع السلاح وعدم الانتشار، مع التركيز على مشاركة الشباب.

من الأمثلة الأخرى على جهودنا المركزة منتدى الشباب المشترك بين جمهورية كوريا والأمم المتحدة المعني بنزع السلاح وعدم الانتشار، الذي عقد في حزيران/يونيه، والذي اعتمد فيه ممثلو الشباب من ٢٢ بلداً إعلان سيول للشباب بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، قدمنا مشروع قرار ثانيا بشأن الشباب ونزع سلاح وعدم الانتشار إلى اللجنة الأولى، ونحن القائمون على صياغته. وكنا فخورين باعتماد القرار ٧٤/٦٤ بتوافق الآراء في الدورة الرابعة والسبعين. وسنعول على الدعم المستمر من اللجنة، ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لدعوة

جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في تقديم مشروع القرار. ونتطلع إلى تعزيز الحوار بشأن المشاركة النشطة للجيل الشاب في مجال نزع السلاح بمناسبة المؤتمر العاشر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة في تعزيز عملنا.

السيدة لوماس (إستونيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد إستونيا البيان الذي أُدلي به في وقت سابق اليوم باسم الاتحاد الأوروبي، ونود أن نضيف بضع نقاط بشأن مسائل الأمن الإلكتروني بصفتنا الوطنية.

تعتبر إستونيا الجهود الرامية إلى منع وإدارة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان الناشئة عن الاستخدام الخبيث للفضاء الإلكتروني جهوداً حيوية. وعلى مدى العقد الماضي، وضعت الدول الأعضاء إطاراً معيارياً فعالاً لسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني. وفي ربيع هذا العام، أسفرت الوثائق الختامية الناجحة القائمة على توافق الآراء في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي عن إعادة تأكيد قوية لهذا الإطار المعياري، بما في ذلك انطباق القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني والقواعد الـ ١١ لسلوك الدول المسؤول. ويمثل تقريراهما (انظر A/75/816 و A/76/135) نجاحاً كبيراً على الصعيد العالمي ويؤكدان أنه يمكن للدول الأعضاء التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل التي تزداد أهميتها في مجال الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

كان بناء الوعي بشأن الاستخدام الضار للفضاء الإلكتروني وتأثيره المحتمل أيضاً هو السبب في أن إستونيا لفتت انتباه مجلس الأمن إلى الأمن الإلكتروني في حزيران/يونيه من خلال تنظيم أول مناقشة مفتوحة على الإطلاق بشأن هذه المسألة (انظر S/2021/621). وقد أتاحت المناقشة فرصة لتسليط الضوء على العمل المهم الذي أنجز خلال العقد الماضي في اللجنة الأولى وضرورة الامتثال لقواعد السلوك المسؤول للدول، التي اتفقنا عليها جميعاً. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن القانون الدولي القائم، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة في مجمله، والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تتيح إرشاداً شاملاً لسلوك الدول في الفضاء الإلكتروني. ولا يزال تعميق الفهم بشأن كيفية تطبيق القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني أمراً حاسماً. وفي هذا الصدد، نشدد على قيمة الخلاصة الرسمية لتقرير فريق الخبراء الحكوميين، التي تتضمن المساهمات الوطنية الطوعية بشأن القانون الدولي. وما زلنا نشجع الدول على نشر آرائها ونحن حريصون على رؤية المزيد من تبادل وجهات النظر بشأن هذا الموضوع.

تتطلع إستونيا إلى المشاركة بصورة بناءة في المناقشات المقبلة في الفريق العامل الجديد المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، مع الالتزام الوثيق بتوافق الآراء الذي حققناه بالفعل والبناء عليه. وفي الوقت نفسه، نرى ميزة ملحوظة في إنشاء منبر دائم وقائم على العمل وشامل للجميع مكرس خصيصاً لتنفيذ تشريعاتنا ودعم جهود بناء القدرات. لذلك تقترح إستونيا، إلى جانب ٥٣ دولة، وضع برنامج عمل لتعزيز سلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني. وبينما يتزايد عدد الحوادث الإلكترونية المتطورة، من الواضح أننا بحاجة إلى العمل بشكل أوثق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. ونرى أن من الضروري إدراج صوت مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين في صدارة هذه المساعي.

بالنسبة لإستونيا، لا يزال بناء القدرات الإلكترونية، الذي يسترشد بالإطار المعياري، يمثل أولوية رئيسية في تعاوننا الدولي. وأوصت أحدث تقارير فريق الخبراء الحكوميين والفريق العامل المفتوح العضوية بعدد من الإجراءات العملية التي من شأنها زيادة المرونة والثقة في مجال الفضاء الإلكتروني بدرجة كبيرة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يعزز إنشاء فريق إلكتروني للاستجابة لحالات الطوارئ في كل بلد أو تعيين نقاط اتصال التعاون بصورة مباشرة ويساعد على منع وقوع الحوادث والاستجابة لها.

تشدد إستونيا على التزامها بتعزيز الاستقرار ومنع نشوب النزاعات في الفضاء الإلكتروني وتتطلع إلى العمل مع الدول الأخرى بطريقة تدعم توافق الآراء وتعزز التفاهم المشترك وتكفل الحفاظ على فضاء إلكتروني مفتوح وحر وآمن.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): لقد استنفدنا الوقت المخصص لهذه الجلسة. وسنواصل المناقشة المواضيعية بعد ظهر اليوم في غرفة الاجتماعات هذه.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.